متابعات وحقائق



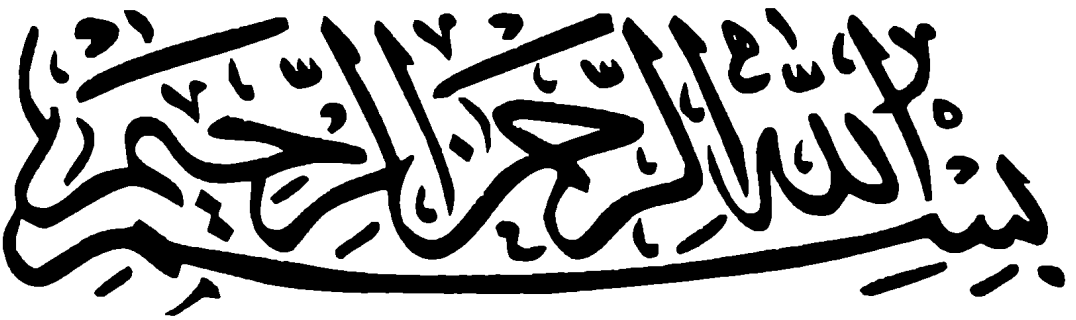
تأليف:
محمد الدريعي

مؤسسة الإمام الرضا

متابعات وحقائق

مُحَمَّد الدِّرَيعِي





بسم الله الرحمن الرحيم

عرض علينا أحد الأخوة المؤمنين كتاباً قيماً في الرد على بعض الأفكار المنحرفة عن مذهب أهل البيت عليهم السلام وذلك من أجل التصدي لطباعته؛ وبطبيعة الحال لابد لنا من الاطلاع على الكتاب قبل الاقدام على الطباعة، ولما تصفحنا الكتاب لم ينقض منَّا العجب من صدور مثل تلك الانحرافات الفكرية من شخص يعيش في بلاد عرفت بالتشيع والولاء لمحمد وآل محمد عليهم صلوات الله .

ولما وجدنا أن السكوت عن هذه الإنحرافات مما لا يسوغ ، شمرنا عن ساعد الجد في دعم هذه الردود وطبعها ونشرها. ولمزيد تحصيل الثواب أضفنا بعض التعليقات على بعض المواضع من المتابعات . جزى الله الأخ محمد الدريعي على ما بذله من هذا الجهد الكبير في المتابعة لمثل هذه الإنحرافات والرد عليه خير جزاء المحسنين ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

مقدمة

ليس من المناسب لما كُتب تعليقاً أو تعقيباً على موضوع مقالة أو محاضرة أو منتدى أن يقدم له بمقدمة مستقلة، إذ إن نفس المتابعات والتعقيبات منها يتضح موضوع الحديث في المقصود بالمتابعات.

إلا أن الضرورة المنهجية تقتضي ذكر مقدمة مستقلة، وقد ذكرت فيها ثلاث نقاط:

النقطة الأولى

الكثير ممن يبحث عن الإسلام الصحيح والمذهب الحق؛ لكنه لا يصل إليه لأنه قد أمسك بالعصا الخاطئة والتمس المرشد الخاطئ، فلذا - كما ورد في الخبر - العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا يزيده سرعة السير إلا بعداً (الكافي: ١/ ٤٣)، ولعل منشأ ذلك كله محاولتهم لقراءة النصوص الدينية بتراكمات فكرية سابقة، فالواحد منهم يرى في نفسه أمام الخطاب

الديني أنه قادر على إعادة صياغته - بعد دراسته وتحليله - فيقوم بالتعريف بالمراد للشارع الأقدس على مستوى فهمه القاصر على أنه هو الدين الحق، ولا يكتفي بهذا بل ينشره بين الناس ويدافع عنه دفاع المستميت، ولكنه يغفل عن أنه يحتمل أن يكون في فهمه قصور أو أنه لم يبلغ المراد الحقيقي للشارع، فلا يرى نفسه في حاجة لمراجعة حساباته السابقة ولا الفحص عن تمامية أدوات وآليات العمليات الذهنية ا التي يقوم بها.

ولنستعرض بعض هذه القراءات الخاطئة لفهم الخطاب الديني:

الأولى: الدعاة للعلمنة؛ فقد أنشأوا شعاراً دائماً لهم وهو الفصل بين السلطتين بين الدينية والزمنية، ويشيعون بين المتدينين أن سبب تخلف المسلمين هو عدم فصلهم بين تينك السلطتين وأكثر المستشرقين على هذا المنهج.

الثانية: الدعاة إلى التنوير والفكر التنويري للخروج من الفكر الظلامي وهو الفكر الذي أنتجته عصور الارهاصات السياسية المتسلطة، حيث جعل المجتمع الاسلامي يعيش على تراث ديني تقليدي قديم لا يمكن بقاؤه متزامنا مع احتواء التطور التنوير في الفكر الحديث، وهذا يتبناه الكثير من دعاة التجديد الجدد كالشيخ حسن الصفار والكاتب المفكر محمد الجابري والدكتور توفيق السيف والشيخ حسين الراضي وحيدر حب الله وغيرهم

أيضاً، ولذا ترى أن أغلب دعواتهم هي لتنقية التراث الديني فراراً من تبعية عقدة تلك الارهاصات المدَّعاة.

الثالثة: ويمثلها محمد أركون وحسن حنفي وآخرين؛ وهؤلاء هم الداعون لنقد الفكر الديني بلحاظ انتمائه الأشعري في بعض القرون السالفة، وهذا النقد البناء له سيكون بنظرهم الحل لمواكبة الخطاب الديني للحضارة والثقافة الحديثة.

الرابعة: وهي المدرسة اليائسة والتي ترى أن المسلمين قد وصلوا إلى طريق مسدود لا يستطيعون أن يخرجوا منه والسبب أن كل ما ينتجونه من أفكار هي تفريخ لتلك الأفكار التقليدية السابقة أو متفرعة منها، ويعللون ذلك بأن الخطاب الديني هو هذا ولا يمكن الجمع بين التدين به وبين السعي نحو مواكبة العصر والتطور الحديث.

هذه هي وجهات النظر المختلفة، والذي ينفع في الجواب عنها كلها هو أنها لم تحسن قراءة الخطاب الديني جيداً والسبب في عدم جودة قراءتها هو قصورها العلمي التخصصي، فإن علم الدين علم تخصصي راقٍ جدا وعميق جداً، ويحتاج إلى سنوات متمادية لكي يستطيع المفكر أن يستلهم ويستنطق مداليل هذه الخطابات الدينية المتنوعة المتناثرة هنا وهناك، وبسبب هذا جاءت أفكارهم مشوهة ونتائجهم ناقصة، واقفة على شفا جرف هارٍ سرعان ما ينهار

بهم في أودية الجهل المطبق والابتعاد عن حقيقة الأمر وجليته.

النقطة الثانية

ليست هذه المتابعات التي ستقرأها أخي المؤمن قراءة متكاملة تحليلية لكل ما يرتبط بموضوعها وإنما هي مجرد منبهات ومثيرات شرطية لبعض النقاط التي أثيرت حول موضوع تنقية التراث والحاجة إليه وكيفية المنهجية الموضوعية في قراءة الخطاب الديني، فلا ينبغي لك أن تقرأها ومن ثم تستنقصها قراءة في موضوعها، بل يكفي فيها أن تكون مثيرة شرطية في مقام تقييم بعض المفاهيم التي طرحت في الساحة الدينية.

النقطة الثالثة

ليس من المهم متابعة كل ما يطرحه أولئك المتعيلمون وأصحاب لغة العولمة في أطروحاتهم المتهرئة المتهافتة، وإنما المهم معرفة تلك المواجع من فكرهم، ونقاط الضعف منها منهجاً ومادة، كي نكون متسلحين بسلاح العلم والبرهان في مقام الرد عليها فيما لو طرحت مستقبلاً، فهذه المتابعات هي في جوهرها ورقة عمل أولية لتسد بعض الفراغ الذي يشكو الطرف الآخر من عدم وجوده في الساحة، فإن البعض منهم فيما إذا تفوه بكلمة ولم يرَ ردّاً أو جواباً فإنه يعتقد صحة ما ألقاه، فيحكم على كلمه بالصحة لأنه لم ينتقده أحدٌ! وهذا قمة الجهل وذروته.

فكانت هذه المتابعات لتثير هذه الفكرة وهي أن عدم النقد ليس دائماً لصحة الفكرة التي عند الآخر ، بل لربما تكون لتفاهتها أو لوضوح ضعفها أو لسهولة الجواب عنها أو لانكشاف عوارها ليس إلا .

المتابعة الأولى

من الملاحظ على كل من موقعي شبكة جهينة الاخبارية وشبكة راصد الاخبارية أنهما تتابعان كل حدث يجري في المنطقة خصوصاً الأحداث الثقافية وأنشطتها المختلفة وتفاعلاتها الاجتماعية كما عودتانا أن نراه في أكثر متابعاتهم الخبرية.

فلا تكادان تغادران صغيرة ولا كبيرة إلا وكتبا عنها خبراً مفصلاً أو مختصراً، لكننا لا نرى لهما أي دور ريادي أو قيادي أو تعريفي أو ثقافي في التعريف بالندوة الثقافية التي جرت ليلة الخميس بتاريخ ١٤/٢/١٤٣٤هـ في حسينية السنان؛ فيا ترى ما عدا مما بدا !؟

أفهل تبدلت مفاهيمهما فصارت الثقافة عندهما سخافة؟

أم هل تعثرت خطاهما فلم تستطع مواكبة الحدث الثقافي المروع في نظرها؟

أم أن وهج الندوة الثقافي قد أطفأ كل شموعها فلم تستطع رؤية طريقها؟

أم هل تغيرت منهجيتها من الاهتمام بالأنشطة الثقافية في المنطقة إلى الاهتمام بالفنون الجميلة وبالرسامات وبالحدود الجغرافية للمنطقة دون الحدود الثقافية للمعتقد؟

فيا ترى هل يمكن أن يتصور القارئ لهما أنهما لم يطلعا على هذا الحدث الثقافي؟

كلا وألف كلا لقد اطلعا وقرئا الحدث جيداً؛ لكن على عادتهما فقد قرئاه قراءة سياسية لا ثقافية؛ وبالطبع فآلية السياسة دائماً عوراء؛ إنّ آليات السياسة تختلف عن آليات الثقافة؛ ومن هنا اختلفت منهجيتهما؛ وهذا ما يعلل الصمت المطبق عن مثل هذا الحدث الكبير رغم الحضور الجم كماً وكيفاً؛ فهما إما حائرتان في أمرهما وإما مجمعتان على هجرهما وعدم التعرض لشيء من ثمراتها، وفي كلا العملين عنوان ورسالة واضحة: للمشاركين واحدة وللناس أخرى:

أما التي للمشاركين: فهي أن هول الصدمة أطار عقولهم عن مستقرها فلا يملكون جوابا فقد أرتج عليهم.

وأما التي للناس: فهي أنهما ليستا متابعين جيدين للحراك الثقافي بحيادية واحترام للآخر في المنطقة؛ بل هما متابعتان بإعلام موجه يسير طبق أجندة ثقافية معينة ومرسومة له لا يحيد عنها قيد أنملة.

فأفيقوا أيتها الطبقة المدعية للثقافة والمتفانية في تمجيد إعلامكم الموجه لتروا أنهما تكيلان العمليات والانشطة الثقافية في المنطقة بمكيالين لا بمكيال واحد.

ولا تتطلبوا منا الشواهد على هذا بل افتحوا كلا الموقعين وسترون ألف شاهد وشاهد ...

نسأل الله لنا الثبات على الولاية للأئمة الهداة والبراءة من أعداءهم من الاولين والاخرين، كما نسأل لهم الهداية الى الولاية واختيارها دون التخبط في الغواية.

المتابعة الثانية

إن المتابع لدعاة التجديد الجدد ودعاة تنقية التراث الذين أرادوا فتح الباب على مصراعيه لكل نطيحة ومتردية؛ لتتخبط في تراثنا العقدي والحديثي وكأنه ملك لهم يفعلون به ما يشاؤون؛ نعم المتابع لهم في قراءتهم للخطاب الديني يرى أنهم قد آمنوا بنظرية فاسدة ألا وهي أن تنقية التراث مفتاحها ومغلاقها هو التشكيك في كل المسلَّمات والمشهورات من المعتقدات والأحاديث المروية في التراث الديني.

فمنهم من شكك في سند حديث الغدير المتواتر عند الفريقين - لا لدليل- مبرراً ذلك بالاثارة العلمية!!

ومنهم من شكك في مظلومية الزهراء عليها السلام بكل صورها الثابتة بنصوص تنيف على مائة وخمسين (١٥٠) مصدراً تاريخياً وحديثياً من العامة والخاصة.

ومنهم من شكك في كل ما يتعلق بقضية كربلاء من خطب الحسين عليه السلام في جموع الاعداء إلى كلماته القصار وسائر الاحداث فيها مروراً بما سبق الواقعة وما لحقها من أحداث؛ فرموها بالأكاذيب والخرافات والأساطير.

ومنهم من شكك في ما ورد من زيارات خاصة بالحسين عليه السلام كزيارة عاشوراء.

ومنهم من شكك في ما ورد من حديث في فضل الاشباح الخمسة أهل

الكساء عليه السلام بصيغته المعروفة المتداولة[١].

ومنهم من شكك في حديث الأفلاك المشهور (**لولاك ما خلقت الأفلاك**[٢]).

وهكذا يسيرون ...وها نحن نراهم يكشفون أوراقهم المعلنة لإفلاسهم العقدي والعلمي أمام ورقة الحسين عليه السلام الرابحة، فيراهم المتابعون

---

(١) قال الشيخ المفيد قدس سره في المسألة الثانية من المسائل السروية ص٣٩ مانصه:

(والصحيح من حديث الأشباح الرواية التي جاءت عن الثقات بأن آدم عليه السلام رأى على العرش أشباحاً يلمع نورها فسأل الله تعالى عنها فأوحى إليه إنها أشباح رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وأعلمه أن لولا الأشباح التي رآها ما خلقه ولا خلق سماء ولا أرضاً.

والوجه فيما أظهره الله تعالى من الأشباح والصور لآدم عليه السلام أنْ دلّه على تعظيمهم وتبجيلهم وجعل ذلك إجلالاً لهم ومقدمة لما يفترضه من طاعتهم ودليلاً على أنّ مصالح الدين والدنيا لا تتم إلا بهم.

ولم يكونوا في تلك الحال صوراً محياة ولا أرواحاً ناطقة لكنها كانت صوراً على مثل صورهم في البشرية تدل على ما يكونون عليه في المستقبل من الهيئة والنور الذي جعله عليهم يدل على نور الدين بهم وضياء الحق بحججهم.

وقد روي أن أسماءهم كانت مكتوبة إذ ذاك على العرش وأنّ آدم عليه السلام لما تاب إلى الله عز وجل وناجاه بقبول توبته سأله بحقهم عليه ومحلهم عنده فأجابه.

وهذا غير منكر في العقول ولا مضاد للشرع المنقول وقد رواه الصالحون الثقات المأمونون وسلم لروايته طائفة الحق ولا طريق إلى إنكاره. والله ولي التوفيق) انتهى.

(٢) بحار الأنوار: ج١٥ ص٢٨ باب١ بدء خلقه صلى الله عليه وآله.

يتساقطون الواحد تلو الآخر أمام تيار الحسين والحسينيين؛ لتبقى راية الحسين عليه السلام عالية خفاقة.

وكل ذلك ظناً منهم أن هذا مقتضى الجرأة والحمية على المذهب بل الاجتهاد بنظرهم يكمن في إنكار كل مسلَّمٍ ورميه بالوضع أو التحريف أو التراث الذي أكل عليه الدهر وشرب كما عبَّر بعضهم بذلك.

وما دروا أن تلك جرأة في غير محلها وأن هذا لن يوصل للاجتهاد المطلوب من المكلف فضلاً عن العالم المحقق؛ وأن هذه الحمية المتوهمة هي عصبية الجهل المطبق على عقول وقلوب أولئك الدعاة الجدد للتجديد.

فإن تنقية التراث مما عَلُقَ به:

إن كان مما عَلُقَ من الموضوعات فقد كفانا المؤونة أئمتنا عليهم السلام وأصحابهم العلماء والرواة الآخذون عنهم الحديث حيث إنهم عليهم السلام قد مارسوا معهم عملية تنقية الأحاديث مما علق بها من موضوعات؛ وإن كان مما لم يعلم صحته واقعاً (الضعاف) فهذا ليس بحاجة لنفيه عن التراث بل يمكن احتواؤه، فإن له فوائد كثيرة وأهمها تحصيل التواتر والشهرة الروائية وغيرها.

ثم إن من يتصدى لتنقية التراث لابد أن يكون ملماً بما يرغب في تنقيته؛ وأما أن يسارع لتكذيب ما استوحش منه عقله القاصر أو هواه الفاتر أو قلبه الخادر؛ أو حزبه الغادر؛ فهذا الاستعجال والانتقاء والالتقاط لما يراد نفيه او

إسقاطه لا شك انه تحوم حوله شبهة وتهمة الريب والتخطيط لهدم التراث كاملاً وجعل الأمة تعيش تخلفاً وبعداً وعدم تواصل مع تراثها السابق؛ فتعيش حاضراً بلا ماضٍ؛ وثقافة بلا أساس؛ ومستقبلاً لا ماضي له.

هذه حقيقة ما يرنو له دعاة التجديد الجدد.

أفهل يعقلون ما يفعلون؛ أم على قلوب أقفالها ؟ تعساً لهم وأنى يصرفون!

المتابعة الثالثة

من خلال قراءتي للسيرة النبوية لنبينا الخاتم صلوات الله عليه واله وجدت أن من ضمن مراحل نشاطه التبليغي للدعوة ما يتركز على تثبيت ثقافة وقائية في نفوس المعتنقين للإسلام.

وفي الواقع إنَّ المحلل لسياسة الرسول الاعظم ﷺ في تدبيره لأمور الناس وأمور الدين المفوَّضَيْن إليه من قبل الله تعالى بالنصوص الصريحة الصحيحة عند الفريقين يرى أنه قد عمل على جنبتين:

الأولى: أن يؤسس لثقافة علاجية لما كان عليه المسلمون آنذاك إبان ظهور الاسلام؛ وذلك بأن يعلمهم ما يدفعون به معوقات انتماءهم فعلا للإسلام فكان يعلمهم الاجابات الصحيحة والقوية في دفع الشبه عن إسلامهم.

الثانية: أن يؤسس ويبني ثقافة وقائية عند المسلمين تكون حاجزاً حصيناً ضد ما سيرد عليهم في مستقبل أيامهم مما يكون بسببه هدم الاسلام أو التشكيك في مبادئه.

والامثلة على ذلك كثيرة؛ ففي مجال الحديث قد نهى عن التحديث عنه كذباً وزوراً فقال ﷺ: (... قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ثُمَّ كُذِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ ...[1]) ولا شك أنه إنما قال ذلك

---

(١) أصول الكافي الشريف:ج١ ص٦٣ باب اختلاف الحديث. =

لأحد أمرين:

إما لوقوع كذب عليه ﷺ وإسناد قول له لم يقله ﷺ؛ وإما تحذيراً من أمر مستقبلي بأنه سيصدر الكذب عليه ﷺ؛ وهذا التحذير هو إعطاء لقاح وثقافة وقائية للمسلمين كي يمتنعوا عن الكذب عليه ﷺ أو يتحذروا ممن يكذب عليه ويجتنبوه؛ والكذب عليه ﷺ قد يكون في اللفظ وقد يكون في الفعل والمعنى.

وفي مجال الرجال كذلك قدم ﷺ لنا أمثلة واضحة للثقافة الوقائية للمسلمين؛ وبعدة صور:

بصورة اللعن والتبري من أشخاص أو من أفعال صدرت منهم:

فقد لعن الحكم وابنه مروان وروايات لعنه لهما عند الفريقين ثابتة[1].

= في حديث طويل عن أمير المؤمنين عليه السلام قال فيه:

(... وَقَدْ كُذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ حَتَّى قَامَ خَطِيباً فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ثُمَّ كُذِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ وَ إِنَّمَا أَتَاكُمُ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ خَامِسٌ ... الحديث.).

(١) روى في المستدرك على الصحيحين: ج٤ ص٥٢٦ وصححه:

عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال كان لا يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم فدعا له فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال هو الوزغ بن الوزغ الملعون بن الملعون. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وفيه في حديث آخر ... عن عمرو بن مرة الجهني وكانت له صحبة أن الحكم بن أبي =

كما أنه قد تبرأ مما فعله خالد بن الوليد حينما أقدم على قتل جماعة من بني جذيمة[١]؛ ولو تبرأ منه لحكم عليه بالخروج عن الاسلام وإنما تبرأ من فعله فقط.

كما لعن جماعة آخرين؛ يمكن للمتابع ملاحظة كثير منها في الروايات؛ ولذا لما ضاق أهل العامة بكثرة تلك الروايات وفي أناس يمجدونهم اخترعوا حديثاً يعتقدون أنه ينسفها جميعاً؛ فقد رووا عن النبي ﷺ حديثاً مفاده: (إنما أنا بشر أغضب كما يغضب الناس فأيما رجل لعنته فهو له زكاة[٢]) وكان

= العاص استأذن على النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم فعرف النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم صوته وكلامه فقال ائذنوا له عليه لعنة الله وعلى من يخرج من صلبه ... هذا حديث صحيح الإسناد.

(١) روى البخاري في صحيحه:ج٦ ص٢٦٢٨: الطبعة الثالثة ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا:

عن الزُّهْرِيِّ عن سَالِمٍ عن أبيه قال بَعَثَ النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم خَالِدَ بن الْوَلِيدِ إلى بَنِي جَذِيمَةَ فلم يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا فَقَالُوا صَبَأْنَا صَبَأْنَا فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ وَيَأْسِرُ وَدَفَعَ إلى كل رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ فَأَمَرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَسِيرَهُ فقلت والله لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي ولا يَقْتُلُ رَجُلٌ من أَصْحَابِي أَسِيرَهُ فَذَكَرْنَا بذلك لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه (وآله) وسلم فقال اللَّهُم إني أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدُ بن الْوَلِيدِ مَرَّتَيْنِ.

(٢) سنن الدارمي: ج ٢ ص ٤٠٦ باب قول النبي ﷺ أيما رجل لعنته أو سببته ... طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ ، الطبعة الأولى

حدثنا الْمُعَلَّى بن أَسَدٍ ثنا عبد الْوَاحِدِ بن زِيَادٍ ثنا الْأَعْمَشُ عن أبي صَالِحٍ عن أبي هُرَيْرَةَ =

مقتضى الأمر على طبق هذا الحديث أن يتهافت الناس ويتكالبوا على النبي ﷺ كل يريد أن يلعنه ليكون له زكاةً.

تبّاً لهم ولما يمكرون!!

وأيضاً قد ذم معاوية وقال عنه لا أشبع الله بطنه[1]، وقال عنه ﷺ: إذا

= قال: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه (وآله) وسلم اللّٰهم انا بَشَرٌ فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعَنْتُهُ أو شَتَمْتُهُ أو جَلَدْتُهُ فَاجْعَلْهَا له صَلَاةً وَرَحْمَةً وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بها إِلَيْكَ يوم الْقِيَامَةِ.

وقال فيه أيضاً:

حدثنا محمد بن عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ عن أبيه عن الْأَعْمَشِ عن أبي سُفْيَانَ عن جَابِرٍ عن النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم مثله إلا أنّ فيه زَكَاةً وَرَحْمَةً.

كما ورد لعن أبي سفيان ومعاوية وعتبة، روى في الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ج١ ص٤٩٥:

(قال المدائني: جرى بين وكيع بن الجراح وبين رجل من أصحابه كلامٌ في معاوية واختلفا، فقال الرجل لوكيع: ألم يبلغك أن رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم لعن أبا سفيان ومعاوية وعتبة فقال: لعن الله الراكب والقائد والسائق، فقال وكيع: إن رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم قال: أيما عبدٍ دعوت عليه فاجعل ذلك له أو عليه رحمةً؛ فقال الرجل: أفيسرك أن رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم لعن والديك فكان ذلك لهما رحمةً فلم يحر له جواباً.

وفي ربيع الأبرار للزمخشري:ج١ ص ٤٩٥:

رأى رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم أبا سفيان مقبلاً على حمار ومعه ابنه (معاوية) يقوده ويزيد يسوقه: لعن الله الراكب والقائد والسائق.

(١) صحيح مسلم:ج٤ ص٢٠١٠. وغيره من المصادر.

رأيتموه على منبري فاقتلوه[١].

وهذا نموذج واضح في الثقافة الوقائية للاجتناب عن معاوية وعن خط معاوية وفكره في كل زمان ومكان؛ ولا خصوصية لشخص معاوية إلا في أنه أسُّ هذا الفساد ومنشأه وأساسه.

و الاحاديث التي صدرت عن ساحة قدسه في مجال العقيدة في الولاية والبراءة تنوف على المئات؛ كلها تؤسس ثقافة عقدية وقائية للمسلمين؛ وتقول لهم مهما تعتريكم اللأواء وتتناوشكم الفتن والأهواء فعليكم بالتمسك بأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب[٢] عليه السلام؛ فهو البوصلة التي تعرفون بها الحق من الضلال - كما أشار لهذا أحد العلماء في بيت من شعره[٣]- وهو لن يخرجكم من هدى الى ضلال.

---

(١) تاريخ الطبري:ج٥ ص٦٢٢ (قال صلى الله عليه (وآله) وسلم اذا رأيتم معاوية علي منبري فاقتلوه).وغيره من المصادر.

(٢) جامع الأحاديث للسيوطي:ج٥ ص٣٠ .. روى فيه قوله صلى الله عليه وآله (سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي فِتْنَةٌ، فَإِذَا كَانَ ذلِكَ فَالْزَمُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ الْفَارُوقُ بَيْنَ الْحَق وَالْبَاطِلِ). وغيره من المصادر.

(٣) هو قول الشاعر المعاصر:

وعندي بعض بوصلة ... تشير إليه أن يقرا

إذا واليت حيدرة ... فدع عمراً ودع بكرا

ولنرجع بعد هذه الرحلة الممتعة في رحاب القدس النبوي إلى ما نراه من دعاة التجديد الجدد؛ لنرى منهم تماماً عكس ما أمر به النبي صلوات الله عليه واله؛ وعكس ما أسس له وبنى عليه من ثقافة وقائية؛ وهاك أمثلة على ذلك:

فثقافة اللعن والطرد والابعاد والبراءة من المنافقين والملحدين والمشككين صارت بنظر هؤلاء غير مقبولة لأحد أمور:

١- منهم من قال إنها لم تصدر عنه ﷺ ولا عنهم عليهم السلام بل هذه نتيجة تراكم الارهاصات والضغوطات عليهم في فترات الضغط السياسي السابقة (الصفار) (في مقابلة له في مجلة إيلاف الالكترونية) هذا رغم وجود روايات صحيحة السند في ذلك.

٢- منهم من قال إنها روايات ضعيفة مكذوبة عليهم (الراضي).

٣- ومنهم من قال إن أخلاق النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام تأبى أن تكون كذلك (آصف محسني في مشرعة البحار).

٤- ومنهم من ادعى التزوير والدس في زيارات الائمة عليهم السلام التي فيها لعن لأشخاص معينين (الراضي في كتابه المؤامرة الكبرى).

٥- ومنهم من أنكر كل هذا النحو من الخطاب الديني المنهج بالثقافة الوقائية لمعتنقي هذا الدين الحنيف والمذهب الشريف ؛ بجميع صوره وألوانه ؛ وهؤلاء هم العلمانيون.

ويحلو لنا السؤال لكل هذه الطوائف والأطياف في نهاية هذه المتابعة:

أنتم في علومكم التخصصية وعقائدكم الخاصة ألا تجعلون لكم ثقافتين علاجية ووقائية؟

ألا تضعون الحلول للمشاكل القائمة وللمشاكل التي ستقع في المستقبل؟

أليس هذا هو التفكير العقلي المستقيم وسيرة العقلاء إذا أرادوا الحفاظ على النسق الديني أو الاجتماعي أو السياسي الذي تعبوا في تأسيسه وتسييسه وتنظيمه؟

فما لكم كيف تحكمون؟

أتبيحون هذا لكم وتمنعونه عن شرعة خالق العقل وبارئه؛ وعن دين سيد البشر وربّ العقل وسيده ﷺ(١)؟؟؟

---

(١) ينبغي التعرض لأمور هنا:

أولا: لعل منهج النبي ﷺ في التبليغ لم يكن بدعا من عند نفسه بل هو المنهج القرآني الذي أدبه الله به ولقد قال ﷺ **(أدبني ربي فأحسن تأديبي)**؛ ففي القرآن شواهد كثيرة على هذا:

١- فمنه أسلوب القصص القرآني بذكر قصص الامم السابقة وهو نحو إعطاء لثقافة وقائية؛ بنحو من أنحاء إعطاء العبرة لكي يتحذر المسلمون من أن يقعوا فيما وقع فيه السابقون.

٢- ومنه في كثير من الآيات ذكر فيها لعن لبعض العناوين؛ وفي متابعة سريعة للآيات المشتملة على ذلك نجد ان مفردة اللعن في القرآن تقرب من ١٨ مفردة ومشتقة؛ وعلى =

= مدى تكررها في القرآن تقرب من ٤٥ مورداً؛ فمنها لعن الظالمين ولعن الكافرين ولعن المشركين؛ بل ورد اللعن لجماعة خاصة كلعن أصحاب السبت ولعن من تصدوا لمباهلة النبي ﷺ لو أقدموا عليها؛ ولعن المنكرين للمعاد ولعن الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات ... فهذه الآيات وآيات كثيرة أخرى تشير إلى مبدأ جواز اللعن كثقافة وقائية تحث على الابتعاد عن فعل الملعونين الذي أوجب استحقاقهم اللعن؛ أو تحث على الاجتناب عن نفس الملعونين؛ أو عن مناشئ اللعن.

ولا شك أن تلك الآيات غير مقيدة بزمان خاص أو مكان خاص؛ كما أنه لا خصوصية لمن صدر اللعن في حقهم؛ وكما قال أرباب الاصول إن العلة تعمم وتخصص؛ وهنا نفس العنوان الذي ذكر في الآيات هو المحيث للحكم باللعن كالظلم والشرك والكفر والضلال وكتمان العلم والانحراف والنفاق والحث على ترك الدين والابتعاد عنه؛ كل هذه العناوين مما ينبغي لمدعي التزوير في زيارة عاشوراء مثلا بسبب وجود اللعن فيها أن يراجع حساباته ويلتفت إلى أن ثقافة اللعن ثقافة إسلامية قرآنية أصيلة وليست دخيلة على ثقافتنا، أو مزيدة فيها طارئة عليها ولّدتها ارهاصات الضغط السياسي كما نقل الكاتب عن بعضهم.

ثانياً: إن الدعوة لله عز وجل لا بد أن تتنوع في أسلوبها شدة وضعفاً، ليناً وخشونةً، مدّاً وجزراً على حسب اختلاف الأشخاص والأزمان والظروف المحيطة؛ فقول مثل الراضي بأن النبي ﷺ بُعث رحمة ولا يمكن أن يكون عذاباً أو نقمةً كلام أجوف خال عن الفهم الصحيح لحقيقة التشريعات الالهية وأبعادها.

وذلك لأن الله تعالى يقول في كتابه واصفاً المؤمنين بأنهم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين؛ وهذا خلق ممدوح فيهم؛ مع أنه يمكن أن تثار إشكالية مفادها أن المؤمن ينبغي له أن يكون متواضعاً لكل الناس بلا تفرقة بين المسلم والكافر!

إلا أن هذا الكلام ليس صحيحاً، وذلك لأن ما وصفه الله في المؤمنين من صفات هو =

= في مقام المدح لهم، وحاشا لمقام الباري عزَّ وجلَّ أن يمدح باطلاً أو قبيحاً؛ إذاً فهذه الصفات الممدوحة بالنسبة لطريقة ومنهجية التعامل مع المؤمنين ومع الكافرين هي موضع رضا الله عز وجل.

إذاً فمقتضى المنهجية الصحيحة ومقتضى الحكمة أن يُعطى كل ذي حق حقه فيكون مستحقاً لما وصف به فإن كان حسناً فبحسن اختياره وإن كان قبيحاً فبسوء اختياره.

ثالثاً: يمكن لنا أن نجيب عن قتل النبي ﷺ للكفار بأنه كان بسوء اختيارهم للكفر وبأن قتلهم هو رحمة لهم أيضاً؛ فهو بوجه نقمة لكفرهم؛ وبوجه رحمة لأن في قتلهم منعاً لاستمرار باطلهم بين المؤمنين أو منعاً لطول عمرهم المستلزم لزيادة المعاصي المستلزم لزيادة في العذاب المستحق بهم.

وهذه الفلسفة لاختلاف وتفنن أساليب الخطاب الديني بين ظرف وظرف آخر ينبغي لدعاة التجديد الجدد أن يقرؤوها جيداً في القرآن وفي السيرة النبوية ليكون فهمهم للخطاب الديني متكاملاً حينها وتقل أخطاؤهم الفكرية. و كان ينبغي للكاتب أن يشير لهذه النقطة. (الناشر).

المتابعة الرابعة

لقد شجعني الشيخ حسين الراضي في أمسيته الثقافية في منتدى الثلاثاء[1] على البحث عن كتاب مشرعة البحار؛ فقد كان ضالتي المنشودة في القراءة البحثية حول المنهج العلمي والموضوعية في البحث في الخطاب الديني.

ولمَّا تحصلت على الكتاب من إحدى المكتبات بدأت بقراءته متلهفاً لذلك المنهج المنشود ولكن ... خابت ظنوني وتبددت أحلامي؛ فقلت حينها ليت الشيخ لم يذكر هذا الكتاب كمنهج علمي موضوعي؛ بل ليته لم يتكلم عن المنهج الموضوعي أصلاً؛ بل ليته لما ذهب لم يحاضر أو لم يذهب القطيف أصلاً، لكانت عقول الناس وقلوبها في سلامة من طرحه المشوش بمنهجه التشكيكي دون مصداقية له أو دليل وبرهان نصوصي واضح.

فعلاً لقد صُدِمت بما سطَّره هذا الكاتب في مشرعته؛ وإليكم نماذج مما قرأته وتوقفت عنده:

النموذج الاول: قال في مقدمة المشرعة:

بعض الروايات المذكورة في بحار الأنوار لها أسانيد غير معتبرة فحكمنا عليها بعدم الاعتبار، ولكن ربما لها أسانيد معتبرة في أحد الكتب الأربعة التي لا ينقل عليها المؤلف العلاّمة غالباً لشهرتها ولا أشير إلى هذه الجهة إلا نادراً،

---

(١) ليلة الثلاثاء الموافق للخامس من شهر صفر من سنة ١٤٣٤هـ.

وكذا يمكن أن يكون لها سند معتبر في مصدر آخر، بل في باب آخر من البحار، فحكمنا بعدم اعتبارها نسبي بلحاظ السند المذكور في الباب ولا نريد عدم اعتبارها مطلقاً فلا تغفل. مقدمة المشرعة:ج١ ص٨.

ويرتب الأثر على ضعفه السندي وهنا المشكلة.

فأي منهجية هذه؟

أليس تغريراً بالقارئ وتضليلاً له أن يجعله يبني على ضعف خبر هو صحيح واقعاً؟

أو أنّ له سنداً آخر صحيحاً لكتاب آخر أو في نفس الكتاب ومن نفس المؤلف؟

بل يشنع على المؤلف عند تعرضه للخبر الضعيف وأنه لا يخبر القارئ حتى بضعفه، ولكنّ صاحب المشرعة يحكم على الخبر بالضعف وإن رأى لهذا الخبر سنداً آخر صحيحاً ولا يخبر القارئ بالسند الصحيح الذي له؟!؟ أهذه منهجية وموضوعية؟

ثم يأتي ويشنع على العلامة المجلسي بقوله إنه يسكت عن ضعف الخبر ولا يخبر القارئ بذلك كعادته؛ فيخوّنه في أمانته العلمية؛ مع أن غرضه مطلق التدوين وليس تدوين خصوص الصحيح منه كما اختار هو هذا المنهج؛ فالإشكال عليه متوجه لا على العلامة المجلسي؛ ثم هبْ أنه سكت عن

ضعف الخبر فهو عنده إما لاطمئنانه بصدوره وإما لتكثير القرائن على ثبوت مضمونه؛ وهذا أمر سائر دائر عند أهل العلم في مدوناتهم العلمية.

وهل رأى العلامة المجلسي قد أعلن التزامه في مقدمة البحار بأنه لا ينقل إلا الخبر الصحيح المعتبر؟!

ولو التزم ذلك - فرضاً - فلعل ما نقله هو معتبر عنده وان لم يكن عند صاحب المشرعة معتبراً؛ فصدق عليه المثل:

أوردها سعد وسعد مشتغل ما هكذا يا سعد تورد الابل

النموذج الثاني: يقوم مؤلف المشرعة بالتكشيك في بعض مسلَّمات عقائد الإمامية ولعل هذا هو الذي جعل الراضي يقول عنه إن منهجيته علمية وموضوعية لأنه يوافق هواه وعلى نهجه وكأنما في عقله فكرة ويبحث عمن يطبقها عليها فوجد كتاب المشرعة كذلك فطبَّقها؛ فقد رضعا من نهر واحد فأنتجا ثمرة واحدة؛ وشاهد على ما أقول:

١) في مشرعة البحار ج١ ص٣١٧: طعن في القول بعصمة الائمة وأنهم لا ينطقون إلا بالوحي بالنسبة للرسول وبالإلهام بالنسبة للأئمة؛ بل سعى لأن يثبت أنهم يتكلمون بالقياس وبالرأي وبالظن والاجتهاد؛ ودليله على هذا هو أنه لو قلنا بأنهم لا يتكلمون الا بالوحي والإلهام وأنه من ضروريات المذهب فيلزم من المنكر لهذا الحكم خروجه عن المذهب وهذا أمر غير صحيح؛ أي

الحكم بخروجه عن المذهب.

قال: (إن ما يدعيه المؤلف من أن النبي والأئمة لا يتكلمون إلا بالوحي ولا يحكمون بالظن والرأي والقياس والاجتهاد وأن كل هذا من ضروريات دين الإمامية إثباته مشكل؛ لأنه يستلزم خروج من أنكره من المذهب ...).

ولا ينقضي من كلامه هذا عجبي دعوى ودليلاً!!

هذا مع أنه نقل رواية مفادها سؤال أحدهم من الإمام عليه السلام بما يرى فأجابه الإمام عليه السلام بقوله : (مَهْ مَا أَجَبْتُكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَسْنَا مِنْ أَرَأَيْتَ فِي شَيْءٍ(١))

كما روي متواتراً تحريمهم عليهم السلام للقياس وحكمهم بحرمة العمل به وبطلانه؛ فكيف غاب عنه كل هذا؟ إلا أن يكون كما ذكرنا أن غرضه التشكيك في عصمتهم عليهم السلام.

٢- شكك في جدوى الادلة الدالة على عصمتهم عليهم السلام وقال: إن الذي ينفعنا في إثبات ذلك هو الروايات من أهل السنة فقط - طبعاً والسنة لا يذكرون روايات تثبت عصمتهم عليهم السلام فتنتفي عصمتهم - راجع كلامه في

---

(١) أصول الكافي:ج١ ص٥٨. باب البدع والرأي والمقاييس.والحديث هو:
عَلِيٌّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ قُتَيْبَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَهُ فِيهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ كَذَا وَ كَذَا مَا يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهَا؟ فَقَالَ (عليه السلام) لَهُ مَهْ مَا أَجَبْتُكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَسْنَا مِنْ أَرَأَيْتَ فِي شَيْءٍ.

ج١ ص ٦٧ ، ٢٤٥، ٤٥٢ ؛ ج ٢ ص ٨٥ .

النموذج الثالث: يحاول صاحب المشرعة الترويج لكتابه بطريقة رخيصة جداً وكلّفته غالياً؛ فقد حاول تسقيط كتاب بحار الانوار جداً بأمرين ذكرهما في مقدمة المشرعة:

أحدهما: أن البحار تحتاج إلى مشرعة وبدونها لا يستطيع الشارب أن يشرب منها لأنه سيشرب الكثير من الكدورات والشوائب.

ثانيهما: أنه رمى صاحب البحار العلامة المجلسي بالسذاجة والبساطة في التعامل مع الاخبار على طريقة المحدثين يروون الغث والسمين.

أقول: من الواضح جداً أن أقل طلبة العلم بل كل متكلم مطلع على شيء من الأدب يلتفت إلى أن الذي يحتاج إلى مشرعة هو النهر وليس البحر؛ بل البحر شرعة لكل واردٍ من أي جهة جئته؛ فلا حاجة ولا أثر لمشرعته بل سترد الناس البحر من غير طريق مشرعته.

وأما رميه البحار بالشوائب والكدورات فهي فرية لن ينجو منها وسيوقف ويسأل عنها يوم المسائلة.

وأما رميه العلامة المجلسي بالسذاجة والبساطة فهذه ليست أخلاق صاحب المنهج الموضوعي العلمي! وقد سبقه محمد باقر البهبودي برميه الشيخ الكليني بالبساطة والسذاجة، في مقدمة كتابه صحيح الأخبار، ثم إنه

يندفع بملاحظة الفرق بين كتابيه مرآة العقول وبحار الانوار.

المتابعة الخامسة

مما أفزعني وجعلني أقف موقف المتحير من حقيقة معتقد صاحب المشرعة الشيخ آصف محسني والذي جعل الشيخ الراضي كتابه موضع النموذج في المنهج الموضوعي العلمي؛ مما جعلني كذلك ما قرأته من بعض الآراء الشاذة المخالفة للنصوص أو المسلمات أو للمشهور بين أوساط الشيعة الإمامية من دون أن يقدموا برهاناً على ذلك؛ بل القصد عندهم النقد والرد لأجل الرد ليس إلا.

فقد وقفت على تفصيلات ومقولات تعجبت كيف يقول بها باحث يدعي أنه محقق كالشيخ المحسني الذي قضى أكثر من ٣٠ سنة في الحوزة العلمية في العراق، وهذا التعجب سمعته أيضاً من آية الله السيد موسى الشبيري الزنجاني في زيارتي له في قم أيضاً.

فإليكم بعضاً من تلك المقولات:

الاولى: وصل إلى نتيجة غريبة في الاعجاز القرآني لم يقل بها أحد من علماء الاسلام قاطبة بل حتى العلماء غير المسلمين ممن يحاول الخدشة في القرآن كمعجزة إلهية لم يتفوه بهذا التفصيل قط؛ وخلاصته: أن القرآن مشتمل على سور طوال وسور قصار؛ فأما السور الطوال فهي محل وموضع للإعجاز الالهي وتصح معجزة لنبوة النبي محمد ﷺ؛ وأما السور القصار كسورة

العصر والكوثر فهذه متيسرة للفضلاء؛ قال في ج١ ص ٣٢٣ طبعة قم.

وأما الاتيان بمثل سورة الكوثر والعصر وأمثالهما فالظاهر عدم التحدي به؛ بل الظاهر تيسره للفضلاء فتأمل. انتهى كلامه .

الثانية: التفصيل الذي يرتئيه بين الروايات المطولة والروايات القصيرة؛ فقد ورد عندنا الكثير من الروايات الطويلة كخطب أمير المؤمنين عليه السلام وخطبة السيدة الزهراء عليها السلام وبعض خطب الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله مشمولة بالكلام؛ وان لم يصرح بذلك؛ والكثير من الأدعية والروايات الطوال كدعاء الإمام الحسين عليه السلام يوم عرفة ودعاء الإمام السجاد عليه السلام كذلك في عرفة؛ وهكذا بقية ما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ؛ وخلاصة كلامه:

أنه يبعد جداً أن تكون هذه الخطب كخطبة الزهراء عليها السلام وخطب أمير المؤمنين عليه السلام أن تكون قد صدرت منهم وحفظها من نقلها إلى أن وصلت إلينا؛ قال في ج٢ ص ١٤٩ بعد أن ذكر رواية مجلس خاص في قصر معاوية عليه لعائن الله: ومن طبع هذا المجلس أنه كان مجلساً خاصاً بالمذكورين فلم يسأل أحد من المؤلفين أنه مَن سمع الاسئلة والأجوبة؟ وكيف ضبطها في المجلس؟ ... الى أن قال: وهذا الاشكال يجري في جملة من الروايات ... ومن جملة هذه الموارد دعاء يوم عرفة المنسوب إلى أبي عبدالله عليه السلام حيث يدعي الراوي أنه دعا بكذا وكذا؛ ولا يمكن لأحد أن يكتب عين الكلمات الكثيرة

بمجرد التلفظ العادي فضلا عن حفظها؛ إلا أن الظاهر أن الراوي لم يكن معداً للنقل والكتابة حتى يهيئ مقدماتها ووسائلها في ذلك الموقف ... والعمدة لزوم الاحتراز عن العقائد والثقافات المجهولة والمجعولة فإنها أضر على الانسانية من أكل الاطعمة المسمومة المشتملة على الجراثيم المضرة بالصحة، انتهى كلامه.

وهكذا في موارد أخرى من كتابه أيضاً.

الثالثة: وهذه طامة كبرى على منهجية المؤلف بكاملها: فقد قال في نهاية الجزء الثاني ص٤٩٤: إن من قرأ مقدمة المؤلف - يقصد مقدمة بحار الانوار - يدرك بسهولة أن المؤلف العلامة نفسه أيضاً لم يكن معتقداً بصحة روايات كتابه من الاول إلى الاخر، انتهى كلامه.

فيرد على صاحب المشرعة الاشكال وهو: إذاً لمَ كتبت كتابك مشرعة بحار الانوار؟؟

خاصة وأنه قال في مقدمة كتابه انه لم يكتبه للعوام بل للمتوسطين ومن فوقهم من الفضلاء؛ فيا ترى هل أن هؤلاء الذين كتب لهم الكتاب سوف يدخل إلى أذهانهم أن كتاب البحار قد كتبه مؤلفه معتقداً بصحة كل ما جاء فيه؟؟! خاصة وهم يرون كتابه مرآة العقول؛ ودعوى أن غرضه التمييز بين الصحيح والسقيم بعد إبرازه لهذا الاعتقاد لا تنفع شيئاً ولا تحرك ساكناً ولا

تضيف علماً؛ خاصة إذا أضفت لها أن الخبر الضعيف أمر نسبي عنده مضافاً لما قاله من أن ضعف السند ليس علة تامة لتضعيف الخبر.

والخلاصة أن هذه المنهجية من التجديد ودعاوى تنقية التراث منه ومن غيره؛ حينما تطلب منهم تطبيقها على شيء من تراثنا الحديثي لا تجد لها تطبيقاً صحيحاً في مورد من الموارد التي ذكروها شاهداً على دعاواهم؛ فترجع إلى كونها دعاوى بلا دليل ولا شاهد.

وهذا ديدنه وديدن الكثير ممن لفَّ به وتقمص فكره واتبع أثره كالراضي وأحمد الكاتب والصفار وتوفيق السيف بل الكثير من العلمانيين أيضاً يطلقون الدعاوى بلا برهان أو دليل إثباتي أو شاهد صدق على مدعاهم وإن تشدق بعضهم بأنه يسير على طبق الدليل العقلي والبرهان والوجدان.

وليس غرضي الاستقصاء بل ذكر النماذج لمن مُدح كتابه وعُرّف على انه منهجية موضوعية[1]؛ والله العاصم من الزلل وهو الهادي.

---

(١) الذي يظهر لنا إذاً من المقال أن الشيخ المحسني قد ابتكر واختط لنفسه مركباً عقائدياً خاصا به يختلف عن النسق العقائدي المسلَّم به عند الشيعة الإمامية فيما بينهم؛ ولنفترض أننا اردنا صياغة هذا المركب فهو سيكون بهذه الطريقة:
في مقام الاحتجاج لا يمكنه التمسك بالخطب الطوال ولا بالروايات الطويلة لاستبعاده أن تكون قد حفظت وهذا يضعف صدورها عنهم عليهم السلام ويقرب كونها مجعولة؛ علاوة على عدم العلم بوصولها لنا بطرق صحيحة؛ وكذا لا يصح له الاحتجاج بما هو مترتب على عصمتهم عليهم السلام؛ لأنه ناقش في كل أدلة العصمة ولم ير شيئاً منها يثبتها وليس عليه =

= إلا اللجوء لروايات العامة في تلمس دليل منها يدل على عصمتهم؛ كما أنه حتى لو ثبتت عصمتهم لكن قولهم عنده ليس بذي تميز كبير وذلك لأنه لا يمنع صدور قول لهم على طبق الظن والاجتهاد والقياس نتيجة مناقشته في أدلة العصمة ودعواه أنها كلها مخدوشة؛ وليس إلا ادعاء العلامة المجلسي خروج الناسب لهم ذلك عن المذهب؛ لأن القول بأنهم لا يتكلمون إلا بالوحي والالهام من ضروریاته ومنكره خارج عن المذهب؛ ومؤلف المشرعة أنكر انه ضروري للمذهب.

وأما ضروريته فواضحة إذ من الضروري للمذهب حرمة القياس ومن الضروري عدم تكلمهم بالظن والاجتهاد، فيثبت ضرورية تكلمهم بالوحي والالهام.

ولذا لا نتعجب لو قال بجواز تنازع واختلاف الحسن والحسين عليهما السلام؛ أو تنازع واختلاف أمير المؤمنين عليه السلام والسيدة الزهراء عليها السلام بأنهم بشر وناموس الطبيعة البشرية يجري فيهم كما يجري في غيرهم من سائر الناس، وهذا بسبب تخليه عن أدلة العصمة.

وفي الفروع الفقهية لا يصح له أن يثبت الكثير من المطالب التي ليس بها خبر صحيح بنظره؛ وهذا لا مشاحة فيه ولكن لا ينبغي أن يعتمد على ما ورد عنهم في الفروع حتى لو صح سنده لأن متنه يمكن أن يكون صدر عنهم بالظن أو على طبق القياس أو اجتهاداً منهم.

وإذا ذهب للحج فلا يقرأنَّ دعاء عرفة بعنوان الورود والاستحباب الثابت به، ولا دعاء الامام السجاد عليه السلام.

وكذا في سائر الشهور والمناسبات خاصة مثل خطبة السيدة الزهراء عليها السلام وأدعية شهر رمضان فإن التعبد بها بنظره تشريع محرم؛ وقراءتها لا بعنوان التعبد ليس كثير خير فيه.

وأيضاً في أيام شهر محرم لا يلتفت إلى شدة مصائبهم عليهم السلام وما جرى عليهم في كربلاء وذلك لأن ما جرى في أفغانستان وفلسطين وفيتنام والجزائر والبوسنة ولبنان بنظره القاصر أشد مصيبة، وإذا كانت المصيبة أشد فتهون مصيبته بما جرى على أهل البيت =

= عليهم السلام (يعني عكس المشهور عند الشيعة بالتسلي في مصيبتنا بما جرى عليهم صلوات الله عليهم).

وعليه أن يوصي قبل وفاته أن لا يلقن ولا تقرأ مصيبتهم على قبره فإنها من الغلو والمبالغة في العاطفة معهم عليهم السلام . أسأل الله العافية لي وللمؤمنين. (الناشر).

المتابعة السادسة

تسائلت هل أن الشيخ الراضي له كتب مطبوعة؟

فأرشدني البعض إلى كتاب له اسمه (المؤامرة الكبرى) فتوجست خيفة من هذا الاسم وقلت فلنقرأه فلعلني مشمول بهذه المؤامرة فآخذ كامل الحيطة والحذر كي لا أُستدرج إلى باطل أو أصبو إلى اتباع هوى من حيث لا أشعر.

بحثتُ عنه في الشبكة العنكبوتية إلى أن عثرت عليه؛ وفعلاً بدأتُ بقراءته بعد أن أمسكت بقلمي وورقتي للتأمل فيما يكتب:

وقبل التعرض لما خرجتُ به من الفوائد أحب تنبيه القرَّاء إلى شيء وهو: أن المستوى العلمي للشخص ونضج المطالب عنده يعرف من خلال قدرته على الاستفادة من الكم المعرفي الذي يحمله؛ ومن السهل أيضاً تمييز الشخص من أنه حافظ للمطالب وناقل لها عن الغير وبين أن يكون متفهماً ضابطاً لها وعارفاً عالماً بها؛ وأوضح برهان تطبيقي على التمييز بينهما هو تهافت المبنى بين موضع وآخر؛ أو التناقض بين موردين لنفس الموضوع المطروح؛ وهذا يعرفه حتى القارئ العادي المتوسط في الثقافة.

إذا اتضحت هذه النقطة فأقول:

إن أول ما يقابلك في الكتاب - بعد المدخل الذي تعرض فيه إلى تعريف الحديث الموضوع والمهمل والضعيف وغيرها من الأقسام وبعد أن تعرض

لتاريخ الوضع والدس في الروايات ولما قام به أهل البيت عليهم السلام من تنقية لها:

أولا: أنه وصل إلى نتيجة من خلال قراءته لكلمات الاعلام ولرواية نقلها عن الإمام الكاظم عليه السلام ضعيفة السند لكنه لم يُشر لضعفها السندي حتى لا يُشكل عليه؛ وصل إلى أن مدرسة أهل البيت = (تساوي) السنة المتواترة فقط.

وكما تلاحظ أخي القارئ أن هذه نتيجة خطيرة جداً يترتب عليها آثار وخيمة لا يمكنه أن يلتزم بلوازمها ولعلني أذكر بعض لوازمها في متابعات أخرى.

والسبب في اتخاذه لهذا الرأي ما نقله عن بعض الكتّاب من أهل السنة من أن السنة على ثلاثة أقسام:

١ - سنة متواترة: وهي ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب.

٢ - سنة مشهورة: وهي ما رواها عن الرسول صلى الله عليه وآله صحابيّ أو أكثر دون أن يبلغ حد التواتر.

٣- سنة آحاد: وهي ما رواها عن الرسول صلى الله عليه وآله آحاد أو جمع لم يبلغ حد التواتر؛ ومن هذا القسم معظم الأحاديث المتوافرة لدينا وبين أيدينا.

ولما أعجبه هذا التقسيم نظر إلى بعض الكلمات من علماءنا في تعداد مصادر

التشريع الإسلامي كالسيد المرتضى والعلامة وابن ادريس والشيخ الطوسي ونظائرهم وكان في أثناء تعدادهم لتلك المصادر يقولون: الكتاب والسنة المتواترة و..و..و؛ فوصل إلى نتيجة يراها قطعية وهي أن مدرسة أهل البيت = السنة المتواترة قطعاً!

ثم تعال الى نتيجة أخرى نهائية استخلصها من كلام ذلك الكاتب وهي غريبة جداً!

قال: السنة المتواترة قطعية الورود عن الرسول؛ والسنة المشهورة قطعية الورود عن الصحابي وهي تحكي فعله وسنته؛ وسنة الآحاد ظنية الورود عن الرسول ﷺ وهي تمثل آراء العلماء واجتهاداتهم!!

وما الذي يترتب على هذا التقسيم؟

قال: لا يحق لأحد أن ينسب شيئاً إلى رسول الله ﷺ كسنَّة ومصدر تشريعي إلا أن يكون قد ثبت على نحو التواتر وإلا فلا (ص٢٢ ، ٥٣) .

وأما إذا كانت الاخبار آحاداً فهي تحكي رأي العالم واجتهاده.

ولي على ما قاله ملاحظتان:

الاولى: أن تخصيص مذهب أهل البيت عليهم السلام بالسنة المتواترة ؛ إن كان قصده منه التخصيص في مقام مصدر التشريع فهو غريب منه في اعتقاده بهذا وفيما فهمه من كلام العلماء الذي نقله عنهم.

فإنَّ مصادر التشريع ليست منحصرة في هذا؛ بل معها غيرها؛ بل حتى غير المتواترة تدخل في ضمن ما يؤسس مذهب أهل البيت عليهم السلام وليس مختصاً بالسنة المتواترة. وهذا قد اعترف به ضمناً حين تعداد مصادر التشريع الاسلامي.

وإن كان مقصوده أن ما يمثل مذهب أهل البيت عليهم السلام ومدرستهم مقصور على السنة المتواترة؛ فهذا مذهب جديد ويلزم عليه أن يؤسس لفقهٍ جديد؛ إذ أن السنة المتواترة قليلة جداً؛ بل يلزم أن يكون مذهب أهل البيت ناقصاً مختلاً.

نعم لو افترضنا أن مقصوده ثبوت حجية الخبر بالتواتر أو بالقطع فهذا تام؛ لكنه يؤول إلى أنَّ سنة الآحاد حجيتها قطعية وليست ظنية، وهذا ما أراد الفرار منه سابقاً حيث قال بأنَّ سنة الآحاد ظنية وتعبر عن اجتهادات العلماء ليس إلا.

وقد ثبت في محله من علم الأصول أن أدلة أخبار الآحاد حجيتها قطعية.

وأما بالنسبة لما فهمه من كلام الاعلام فهو واضح الفساد؛ وذلك لأن بعضهم كالسيد المرتضى يرى أن كل ما وصلنا من الاخبار هو من المتواتر فهو علم أو مفيد للعلم؛ وكابن ادريس الحلي حيث لا يرى حجية للسنة إلا للمتواتر منها. فكلامهما تام على مبناهم؛ وقد ناقش العلماء مبناهم وناقشوه بما ..د عليه. بل ثبت عمل السيد المرتضى وابن ادريس بأخبار الآحاد.

وأما البعض الآخر فمما يقطع به أن مرادهم هو السنة التي قام دليل قطعي على حجيتها فنسبة التواتر لها بعلاقة السبب والمسبب؛ إذ أن مثل الشيخ الطوسي والعلاَّمة المصرحان بحجية أخبار الآحاد لا يصدر منهم هذا الكلام على خلفية قصد أنه ليس عندنا شيء في المذهب يكون مقوِّماً لمذهبنا إلا السنَّة المتواترة وأما غيرها من أصناف السنَّة فهي ليست مقومة للمذهب، فالسنة المشهورة وسنة الآحاد ليستا مما يتقوم به المذهب؛ هذا والشيخ الطوسي هو الذي شيَّد أركان حجية الخبر الواحد - أي سنة الآحاد بنظر الشيخ الراضي - وكتبه مليئة بنقلها والاستدلال بها.

فهل يا ترى هو يقوم آنذاك بالاستدلال بكلمات المجتهدين والعلماء؟

أم يقوم بالاستدلال بكلام المعصوم؟

اللّٰهم الا أن يكون هذا الكاتب قد شرب من نفس النبع الذي استسقى منه صاحب المشرعة؛ إذ على ما نقلنا عنه سابقاً أنه يرى انه يمكن صدور كلام من الائمة بنحو الظن والقياس والاجتهاد؛ فيكون مقصود الشيخ الراضي من سنة الآحاد - وهو يشير بها لأخبار الأئمة - أن نفس الخبر بعنوان المحكي عنهم هو اجتهاد وكلمات للعلماء؛ وذلك لأنها ظنية وليست متواترة؛ وهذا أغرب من سابقه ومخالف لضرورة المذهب من أنهم عليهم السلام لا ينطقون إلا

بالوحي والإلهام (**وَنَكْتٌ فِي الْقُلُوبِ وَنَقْرٌ فِي الْأَسْمَاعِ** ...الحديث[1]).

الثانية: حينما يلتزم بأنَّ مذهب أهل البيت عليهم السلام هو خصوص السنة المتواترة فيلزم عليه أن كل ما يأتي به من عنده أو من عند غيره من الأعلام بل حتى ما يستدل له من روايات أخبار آحاد هي ليست من مذهب أهل البيت عليهم السلام، ولا تمُتُّ له بصلة ويمكن نفيها عنه؛ فإذا سمعت أحداً يقرأ لي رواية صحيحة السند لكنها خبر واحد عن زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام فلي الحق - على ما قرَّره الراضي هنا - أن أقول بملأ فمي هذا ليس مذهب أهل البيت عليهم السلام؛ وهذا في كل ما يذكر في كتب الحديث فإنَّ أكثرها أخبار آحاد هي في الكتب الأربعة كثيرة؛ وكون الكتب الأربعة مشهورة لا يصير رواياتها من السنة المشهورة، وحتى لو صارت كذلك تبقى في حيز أنها ليست سنة متواترة، إذاً هي ليست مذهب أهل البيت عليهم السلام !؟!

فهل يلتزم بهذا اللازم؟؟

---

(١) أصول الكافي (ط - الإسلامية): ج١ ص٢٦٤ باب جهات علوم الأئمة عليهم السلام.

والحديث هو:

عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام رُوِّينَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ إِنَّ عِلْمَنَا غَابِرٌ وَمَزْبُورٌ وَنَكْتٌ فِي الْقُلُوبِ وَنَقْرٌ فِي الْأَسْمَاعِ فَقَالَ (عليه السلام) أَمَّا الْغَابِرُ فَمَا تَقَدَّمَ مِنْ عِلْمِنَا وَأَمَّا الْمَزْبُورُ فَمَا يَأْتِينَا وَأَمَّا النَّكْتُ فِي الْقُلُوبِ فَإِلْهَامٌ وَأَمَّا النَّقْرُ فِي الْأَسْمَاعِ فَأَمْرُ الْمَلَكِ.

ثم يجئ بعد كل هذا ويستدل بروايات لتصحيح فكرته هذه هي أخبار آحاد! أي أنه يستدل بروايات كرواية الإمام الكاظم عليه السلام أو غيرها من روايات الاعتقاد أو الفروع أو تضعيف بعض الرواة ورميهم بالوضع والغلو؛ كل ذلك بروايات آحاد أو اجتهادات من بعض الرواة، على أنها سنة آحاد فلا تمثل مذهب أهل البيت عليهم السلام ! فالعجب كيف يستدل بها لإثبات مدعاه في أن مذهب أهل البيت عليهم السلام = السنة المتواترة فقط .

ما هذا التهافت والتناقض في المبنى والبناء؟ يستدل لإثبات مذهب أهل البيت عليهم السلام بما لا يراه من مذهبهم أصلاً وبما لا يصح بنظره الاستناد له لأنه ليس إلا اجتهادات للعلماء.

هذا وقد دبَّج اسمه على أنه آية الله فهو لا يصح له تقليد العلماء والأخذ باجتهاداتهم فإن أخذ برأيهم فهو كما قلنا، وإن رجع إلى رأيه – مع أنه ليس من أهل الاجتهاد قطعاً – فقد ركن إلى رأيه في الدين فتشمله الروايات الذامة للعمل بالرأي!!؟

هذه هي الجولة الاولى في متابعة كتاب الشيخ الراضي (المؤامرة الكبرى)

المتابعة السابعة

جولة ثانية مع كتاب (المؤامرة الكبرى) للشيخ حسين الراضي تتلخص حول القفزة المفاجأة التي ذكرها بعد انتهائه من الحديث حول سنة الآحاد؛ وهو قد اعتبرها نتيجة حتمية لتصنيفه السابق؛ فقد انتقل لمسألة مهمة ودون تمهيد مسبق لها بل اعتبر ما سبق منه هو المقدمة وهو يعني عدم اللفتة الفنية وفقد الرابط الأدبي بين ما قبل وما بعد، فقد قال ص ٦٦ :

ولكل واحد من المدرستين أحكامها الخاصة بها؛ فما يشاع من نسبة بعض الأمور إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام كالسب والشتم والتكفير والتضليل والتفسيق والتجهيل والتحامل على من يختلف معه في الرأي أو المذهب كل ذلك لا موقع له من الصحة؛ وكذلك ما ينسب إليها من شعائر حصلت واختلقت في أزمنة معينة لبعض المصالح السياسية أو العداوات المذهبية فهي لا تمت لمذهب أهل البيت عليهم السلام من قريب أو بعيد؛ حتى وإن ثبتت عند قائلها برواية صحيحة على رأيه ...انتهى .

وكما ترى أخي القارئ أن هذه القفزة الداروينية في الفكرة المطروحة قد فتحت مساحة كبيرة من التفكير والقراءة النقدية التحليلية لما هو منشأ كتابته للكتاب أساساً؛ فهو إنما اختمرت في ذهنه فكرة معينة وهي هذه التي يعتبرها نتيجة ثم بحث في ما يسوق لها فلم يكن إلا التنازل عن أكثر تراث أهل البيت

عليه السلام - كما أوضحت هذا في المتابعة السابقة - وذلك لأن ما ذكره هنا ليس له وجود إلا في سنة الآحاد!! نعم بعناوينه العامة يوجد في القرآن قطعي الورود.

وللرد النقضي عليه أقول: ينبغي له أن يقسم القرآن وهو كتاب الله إلى أصناف ثلاثة: آيات قطعية وآيات مشهورة وآيات آحاد؛ ثم يقول أما الآيات التي تتعرض للآخر بالتفسيق والتضليل والتجهيل والتكفير فلا تمُتُّ لكلام الله بصلةٍ لأنها آيات آحاد!

وذلك لاشتمال الكثير من الآيات على الحكم بالفسق أو بالضلال أو بالجهل أو بالكفر على كثير ممن لا ترتضي السماء نهجها وطريقتها؛ وهذا في الواقع رفض للوجدان الواقعي عند المعتقد خوفاً من محاسبة الآخر؛ وحركة استباقية في مقام دفع ما يمكن أن يُشكَل به عليه مستقبلاً؛ وهذا يرجع في حقيقته للجهل بما يترتب على الالتزام بمثل هذه المقولات من صلة.

وكأنما الرمي بالتفسيق أو التضليل أو التكفير أو التجهيل شبح يلاحقه في كل كتاباته ليس في هذا الكتاب فقط؛ ولم يكلف نفسه ولو مرَّة واحدة أن يبحث في سبب ومنشأ صدور هذه الأمور؛ أو ما هي الآثارِ الايجابية لها بنظر القرآن والسنة الشريفة.

ومن الواضح أنَّه بهذه المقولة قد زاد في الطنبور نغمة على صاحب المشرعة.

وكي لا يقال إنَّ كلامنا اتجاهه جزافي نذكر المعتقد الحق:

فالطائفة تعتقد أن القرآن كله قطعي الصدور إلا أنَّه ظني الدلالة، وقطعية الصدور لكل آياته حتى الآيات التي تشتمل على السب كقوله تعالى ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالْأَنْعامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً[١]﴾ ﴿تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ[٢]﴾ أو المشتملة على اللعن وهي كثيرة فراجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أو المشتملة على التكفير لأقوام أو لطوائف من خلق الله؛ أو التفسيق ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ[٣]﴾ ولا نرى فرقاً بين حجية هذه الآيات وحجية الآيات الدالة على عقيدة التوحيد أو العقيدة في النبوة أو الإمامة من حيث إنها آيات قرآنية قطعية الصدور.

ثم إنَّ هذا الكاتب يبدو أنه متأثر من هذا المنهج الذي أصابه وأصاب بعض من ينتمي لهم بِغَيض من فيض وفي بعض الأحيان بوابلٍ من تلك الكلمات فقال: إنَّ المزايدات باسم مذهب أهل البيت عليهم السلام ومدرسته وإصدار الفتاوى التضليلية والتفسيقية والإبعادية والتسقيطية والاحقاد والعداوات وتفتيت البيت الداخلي بحجة مصلحة المذهب والحفاظ عليه لا يعدو أن يكون تعديًا على عظمته وقوته ومتانته.

---

(١) الفرقان: ٤٤.

(٢) المسد: ١.

(٣) المائدة: ٤٧.

إلى أن قال: والحاصل: ما لم يثبت عن المعصومين عليهم السلام على نحو التواتر فإنه لا يمثل مذهب أهل البيت عليهم السلام؛ بل يمثل مدرسة أتباعهم أو قائلها .. انتهى كلامه.

ومن الواضح أن الصراخ بقدر الألم، وتعليقي على دعوى المزايدات هو:

إن كل ما أراد نفيه عن مذهب أهل البيت عليهم السلام إنما قاله كحركة استباقية وكدفاع مسبق عما يمكن أن يصدر نحوه أو نحو أحد من أتباعه أو ممن يهواهم قلبه وعلى نهجه؛ أو أنه إعلان للناس عمَّا سبق أن صدر اتجاه بعض الرموز التي يعدها فوق هذا الخط الأحمر .

وأما تعليقي على ما اعتبره الحاصل من كلامه السابق كله فهو:

أولا: إن الكاتب لم يفرق بين مقام جعل الحجية ومقام فعلية الحجة المجعولة أصلاً؛ فما كان يريد نفيه عن المقام الثاني ترى أنه ينفيه عن الثبوت في المقام الاول؛ فينفي عن مذهب أهل البيت عليهم السلام ما ثبتت حجيته لمجرد أنه يريد أن ينفي فعلية هذا المجعول حجة! وهو اشتباه واضح وعدم ضبط للصناعة الأصولية. وليس هذا عنه ببعيد ، فمتى أكب على درسٍ أو لازمه حتى تنضج عنده هذه المطالب وتترسخ تلك الضوابط؟؟ ثم إن فعلية كل حجة هي بفعلية موضوعها، ولا شأن له في أن ينفي الفعلية مطلقاً لأي حجة مجعولة.

ثانياً: نتيجة ما ذكره أنه نفى عن مذهب أهل البيت عليهم السلام كل ما ليس بمتواتر! وهذه طامة كبرى في دلالاتها ولوازمها العلمية والعملية!!

أذكر هذا الأمر لك أيها القارئ من كلامه وليس من عندي، وأنت عليك الحساب لتعرف كم يتبقى من مذهب أهل البيت عليهم السلام مما تركه أربعة عشر معصوماً ولمدة ٣٢٩ سنة من تراث حديثي لنا!!

أقول: لمَ لا يكون عندنا تواضع في تلقي العلم والتعامل مع مفرداته ففيما لو اصطدمنا بإشكال حول طائفة من الروايات من تراثنا الحديثي فلنسارع إلى من هو أعلم منا ونتلقى منه التوجيه الصحيح لتلك الطائفة؟

ولمَ نترفع عن ذلك وقد أُمِرنا في آيات الكتاب وروايات السنَّة بالرجوع لأهل العلم من جهة كما أنَّنا نهينا عن التكبر في طلب العلم؛ ولو كان ديدن الكاتب هو هذا لانحلت عقدته ولم تكن عنده حاجة لمثل هذا التصنيف للسنَّة، ولما اضطر لارتكاب هذه الطامة من نفي تراث حديثي كبير جداً لأمة من الأمم قد جهدت وتعبت وذاقت الأمرين في تهذيبه وتشذيبه، ليصل للأجيال اللاحقة طاهراً نقياً متناسباً في نسق خطابي واحد، وعبر تراكيب دلالية متقنة[1].

---

(١) الظاهر أن الشيخ الراضي قد فاق صاحب المشرعة وذهب بها عريضة، فإن صاحب المشرعة يقول بأنه لا يعمل بالروايات الضعيفة، ويقتصر في عمله على الروايات الصحيحة السند. بينما نرى أن هذا الكاتب فبالإضافة لاعتباره الضعيفة مساوية =

= للمكذوبة؛ وهذا خروج عن الاصطلاح بل خطأ فيه يوجب له خللاً في الفهم والاستنباط من كل الروايات غير المتواترة؛ بل في صلاته وصيامه وسائر عباداته ومعاملاته يتعبد بروايات هي سنة آحاد فهي لا تمثل مذهب أهل البيت عليهم السلام فهو غير متعبد بمذهب أهل البيت عليهم السلام؛ فهل يا ترى هو ملتفت لهذه اللوازم؟

سؤال يحتاج إلى جواب منه وإلا حكم المتعبدون بمذهب أهل البيت عليهم السلام عليه بخروجه عن المذهب! فهل يقبل بهذا اللازم؟

وبالفعل فقد أرسل لي بعض محبيه ومؤيديه قائلاً: كفاكم التعرض للشيخ فقد أخرجتموه من المذهب؛ فكتبت له: إنه بسوء فهمه وبعدم مراجعته لمن هو أعلم منه وقع فيما لا يقع فيه أقل أهل العلم، ونتيجة تبنيه لمبنى هارٍ يكاد أن ينهدم عليه ساقه ذلك المبنى إلى هذه النتيجة، وليس نحن الذين نريد له هذا، فلا عداوة شخصية بيننا وبينه. (الناشر).

المتابعة الثامنة

جولة ثالثة مع كتاب (المؤامرة الكبرى):

نحن نعتقد أنَّ السنة هي قول المعصوم وفعله وتقريره، وهذا ما يعتقده ويدين به كل علماء وأعلام الطائفة الحقَّة الإمامية؛ فسواء وصلتنا تلك السنَّة بطريق التواتر أم الاستفاضة أم الشهرة أم بخبر الآحاد[1].

وعليه فمذهب أهل البيت عليهم السلام هو ما وصلنا من خلال تلك السّنة بأصنافها الثلاثة، فهي حجة عندنا وعلينا ولنا بما هي سنة، لتكون الحجية شاملة للاثنتين: مقام الاستناد عليها ومقام الاسناد لها؛ ومدرسة أهل البيت عليهم السلام التي نتعبد لله بها هي كل ما صدر عنهم، وقد تنقحت فيه الجهات الثلاث المعروفة في علم الأصول:

١- تنقيح الرواية من حيث سندها؛ أي بلحاظ أنّ مَن رووا الرواية هم من الثقات.

٢- تنقيح ان الرواية قد صدرت لبيان الحكم الواقعي ولم يكن صدورها في ظرف تقية مثلاً.

٣- تنقيح وضع اللفظ من حيث الظهور منه في أي معنى وتشخيصه عرفاً.

---

(١) لاحظ كتاب الاصول العامة للفقه المقارن للسيد محمد تقي الحكيم.

فمتى ما تمت هذه الامور الثلاثة فلا وجه لأحدٍ في أن يمنع من الاحتجاج بها والتعبد بها على أنَّها مذهب أهل البيت عليهم السلام ؛ فمن يدعي أن التعبد بها تعبد بمدرسة أتباع أهل البيت عليهم السلام وليس تعبداً بمدرسة أهل البيت عليهم السلام نطرح عليه السؤال التالي وهو:

ما الذي أوجب لك التفريق بينهما والحال أنه لا يوجد منهج ولا مادة لأتباع أهل البيت عليهم السلام إلا ما كان نفس ما صدر عن أهل البيت عليهم السلام ؛ وليس شيئاً مغايراً لما عندهم؟

فالقسمة مانعة للشركة وأنت حينما جعلتهما قسمين لمقسم واحد فقد جعلتهما متغايرين؛ فما هو الموجب لتغايرهما؟

والفرض أن الحديث واحد؛ والمنبع واحد؛ فوصول أحدهما بالتواتر يجعله سنَّة ومذهباً لأهل البيت عليهم السلام ، ووصول الآخر بخبر الآحاد لا يجعله سنة ولا مذهباً لأهل البيت عليهم السلام ؟

هذا لعمري تحكم وتعسف؛ وإنما قد ذهب لهذا لحاجة في نفسه قضاها بالتصريح بالنتيجة التي نقلناها عنه في المتابعات السابقة؛ فقد أوحى إليه شيطانه أن روايات اللعن هي من أخبار الآحاد فهذا التصنيف المنقول عن بعض الكتّاب السنة ينفعك في إبعاد كل تلك الروايات عن انتسابها لمذهب أهل البيت عليهم السلام ومدرستهم.

ولقد أعاد إلى ذاكرتي شخصاً آخر مشبوه الأفكار أيضاً وهو السيد مرتضى العسكري في محاضرة له في مدرسة المعصومية في قم المقدسة قبل عدة سنوات؛ فقد قال قريباً من هذا الكلام بما مضمونه:

أن ثقافة اللعن بعيدة عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام ولا تناسب ما هم عليه من دعوة الناس قاطبة للدين الالهي وما هم عليه من التقوى والورع وعليه رتّب إنكاره لزيارة عاشوراء المقدسة.

وقد رد سماحة آية الله العظمى المدافع عن العقيدة الشيخ التبريزي قدس سره عليه في استفتاء مقدم من الغيورين على المذهب؛ قال قدس سره:

(إن زيارة عاشوراء ثابتة مع اللعن الموجود فيها في نسخة عندي مصححة مسلسلاً إلى نسخة المؤلف من مصباح المتهجد للشيخ الطوسي.

وعقب على الرد: بأنه يجب عليه أن يتوب إلى الله مما جناه لسانه واعتقده قلبه قبل أن يموت ويلقى ربه). انتهى جواب الشيخ قدس سره.

فقد اتضح لنا الآن - وكما قال المثل: لأمرٍ ما جذع قصير أنفه - لمَ تنازل عن ضوابط مذهبه ومنهج مدرسته ليس إلا لأجل الفرار من عقدة اللعن التي تلاحقه في الكثير من الروايات الواردة في تراث آل محمد عليهم السلام !!

كل ذلك حينما لم يهتد لجواب صحيح وتوجيه مناسب لها، ولم يشأ أن يتواضع ويسأل العلماء، والشبهة حول دعوته لتنقية التراث وراءها من يخطط

لهدم التشيع بأكمله وبأيدي من ينتسب له!!

ولا داعي لكشف المزيد من الاوراق التي يندى لها جبين التشيع ويبكي أسفاً.

وحينئذ تتضح الصورة جليًّا لِما يدار ويحاك على التشيع في المنطقة من قبل هؤلاء الأسماء؛ حيث إنهم يقومون بحركة تعويضية عن الثقافة الصحيحة لمذهب أهل البيت عليهم السلام بثقافة مشوهة غير منتمية؛ من جهتين:

الاولى: ضرب هذه الثقافة الحقة والطعن في قدسيتها واعتبارها والتنكر لها على أنَّها ثقافة دخيلة علينا مستغلين عدم اطلاع أكثر المؤمنين على ذلك وعدم تفرغهم للبحث والسؤال.

الثاني: تقديم لقاحات جاهزة للمجتمع المؤمن على أنَّها تتناسب والوحدة بين أبناء الاسلام وتنبذ الفرقة؛ وأن تلك الثقافة التقليدية تسبب الفرقة والطائفية وهلم جراً ... بقية القائمة الموجودة عندهم من التهم لتراث محمد وآل محمد صلوات الله عليهم؛ ولا شك أن مثل هذه التهم تخيف الناس فيسعون للابتعاد عنها ولا يتم ذلك إلا بترك الاعتقاد بما رسموه لهم على أنه سبب لها، ويطبقونه على مثل زيارة عاشوراء وحديث الكساء وحديث الأنوار والأفلاك ... وغيرها.

وقد قرأتُ كلمة للدكتور برهان غليون في حكمه على هؤلاء يقول:

هم اعتقدوا أنه لا يتم لهم غرضهم إلا بالتنكر للتراث مادة ومنهجاً في كل صوره وأطواره؛ ولكن هل توقفوا لحظة وحاولوا أن يتأملوا في منهجهم هم وفي نظرتهم؛ فلعل نظرتهم للدين وللتراث هي سبب تخلف الأمّة وانتكاستها وليس التراث الديني؛ فقد تعاملوا مع هذا التراث بسياسة الإقصاء والإبعاد دون دراسة عميقة لثوابته وخطوطه الحمر؛ فوقعوا في خطأ عظيم لن يستطيعوا أن يرجعوا عنه. مجلة النور العدد ٧٧.

هذا وهو مفكر مسيحي باحث في الحالة الاسلامية ودعاة التجديد.

وبهذا نستريح عن متابعة كل كلمات الراضي في كتابه؛ حيث قد اتضح لنا أنه ينطبق على كتابه المثل: رمتني بدائها وانسلَّت.

فما يقوم به هذا الشخص ونظائره هو عين المؤامرة الكبرى على تراثنا الحديثي وعقائدنا ومبادئنا، ثم يقوم باتهام المحافظين على التراث بأنهم يحيكون مؤامرة كبرى على التراث، وأنه هو وأمثاله المنقذون له والقائمون بتنقيته مما علق به من شوائب!! **﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾**[1]

ولعلنا نطرح فيما سيأتي نُتَفاً ومقاطع من كلماته لتوضيح الحق وإزهاق الباطل إن الباطل كان زهوقاً.

---

(١) التوبة ٤٩ .

لئلا يتبعه أحد بعدها متعذراً بأنه لا يعلم؛ فقد أوضحنا الحجة وأقمنا لذي عينين وبيَّنا خطأه ولوازم خطأه.

عصمنا الله من الزلل والخطل في القول والعمل .

المتابعة التاسعة

لم يكن من قصدي التعرض لكتاب (المؤامرة الكبرى) بالتفصيل؛ إلا أن بعض الغيارى أرسل لي طالباً الاشارة لبعض ما يظهر منه تهافت الكتاب مبنى وبناء؛ فقلت أشير لبعض النكات والتف من ثنايا الكتاب لمن أراد الاستزادة.

وإلا فيكفينا النقد السابق للمبنى الكلي للكتاب فينهدم من أساسه ولا حاجة ماسة لمراجعة جزئياته واحدة فواحدة .

فمن تلك الموارد التي يمكن نقلها:

أنه تعرض للغلاة وأشار إلى بداية منشأ الغلو وأنه من المفضل بن عمر؛ مستنداً في ذلك لرواية واحدة رواها عن الكشي - انظر الكتاب ص ٨٨ - ومفاد الرواية إنّه (**قال أبو عمرو سألت أبا النضر. محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء : ... إلى أن قال: و أما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري فإنه كان غالياً وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه وسألته كتاباً أنسخه فأخرج إلي من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه**[1] ..) وكما تلاحظون أنها لا تدل من قريب أو بعيد على أنَّه مُنشِئ التفويض وإنما روى روايات في التفويض، فقد كان شائعاً دائراً بينهم الأخذ والتحمل لكل ما يصدر عنهم عليهم السلام من أحاديث، كما كانوا يحسنون الظن بما يسمعونه من روايات من بعض

---

(١) رجال الكشي: ص٥٣٢.

المحدثين، هذا فضلاً عن أنه يرى التفويض أو أن تلك الروايات قد أنشأها من عنده! فكيف استفاد ذلك؟ لا نعلم من أين!!!

وأما أنه لمَ أصر الكاتب على أنَّ المفضل من الغلاة المفوضة الملاحدة مع وجود روايات مادحة فيه قد أشار لها الكشي وغيره، كما أن هناك من الرجاليين من امتدحه وآخرهم أستاذ الفن سيد أساطين العصر السيد الخوئي قدس سره؛ فهو لأنه يروي روايات لا تعجب مذاق هذا الكاتب مثل أنهم يعلمون الغيب، وأنهم يعرفون منطق الطير والحيوانات جميعها؛ و..و..و.. من العناوين التي ذكرها هو عن بصائر الدرجات ثم إنه يُناقش بأنه:

إن كان ما اعتمد عليه في رد اعتبار الرجل هو ما نقله عن الكشي من الرواية، فهي على مبناه سُنَّة آحاد فهي قول لأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام فلا يصح نسبتها للمذهب؛ واعتبارها حجة إنما هي عنده فقط، ولا يصح له الاحتجاج بها على الغير (وهذا مبناه)!

وإن كان رده لرواياته بلحاظ ما نقله عن بعض علماء الجرح والتعديل؛ فقد ذكر هو في مقدمة كتابه هذا أنها اجتهادات حدسية ولا يصح جعلها ميزاناً كلياً، علاوة على أنا قدمنا أن الكشي وغيره نقل في مقابلها روايات مادحة له؛ و مقتضى المنهج العلمي الموضوعي أن ينقل الروايات المادحة له لكنه لم ينقلها بل نقل القادحة فقط؛ ثم في آخر المطاف ولأنه ليس من أهل هذا الفن

نراه قد وصل إلى نتيجة وهي أنه: لأن الرجل فيه مدح وذم فلا نستطيع توثيقه لأنه يترتب عليه أخذ العقائد عنه، وهذا غير صحيح!!.

انظروا يؤسس مبنى خاطئاً ويبني عليه نتائج لا شك ستكون خاطئة أيضاً.

وكذا نموذج آخر في ترجمته لمحمد بن سنان الزاهري يسرد الأقوال ثم يتعرض للروايات القادحة فقط؛ ولا تعجبه بالطبع الروايات التي يستفاد منها أنه رجع عن الطيران ببركة صفوان ابن يحيى[1]؛ لكنك تراه يصر على النتيجة التي يراها وهي أنه غالٍ؛ ولا يصح أخذ الحديث منه.

وبعدها يُظهِر لنا السبب وهو: أنَّ ثلثي روايات تفضيل كربلاء على الكعبة هي من روايات محمد بن سنان!!

وتراه يذكر الرواية الطويلة في افتخار الكعبة على كربلاء؛ ولا يعقب عليها إلا بأن قال: فمتن الرواية يلوح منه أنَّ الواضع لها الغلاة.

والرواية في كامل الزيارات ص ٤٤٩ حديث ٦٧٥.

---

(١) **محمد بن مسعود قال حدثني علي بن محمد القمي عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: كنا عند صفوان بن يحيى، فذكر محمد بن سنان فقال، إن محمد بن سنان كان من الطيارة فقصصناه.**

وجدت بخط أبي عبد الله الشاذاني: أني سمعت العاصمي يقول: إن عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري الملقب ببنان، قال: كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة في منزل، إذ دخل علينا محمد بن سنان فقال صفوان: هذا، ابن سنان لقد هم أن يطير غير مرة، فقصصناه حتى ثبت معنا. رجال الكشي: ص٥٠٨.

أقول: ليس يجديه شيء مما ذكر أصلاً فلا الروايات ولا كلمات الرجاليين تنفعه فإنها إما اجتهادات وإما سنة آحاد؛ فكيف يتعبد لله بهذين الأمرين على أنهما مدرسة أهل البيت عليهم السلام ومذهبهم؟!؟

هذا مع اطلاعه على كتاب (الجذور التاريخية والنفسية للغلو والغلاة) للشيخ سامي الغريري؛ فكيف لم يتوقف عن الكثير من أحكامه على بعض الرواة أو عن الامتناع من قبول بعض الروايات بل الكثير منها؛ حيث إن مفهوم الغلو عند المتقدمين قد يكون مغايراً لما عند المتأخرين ولو بلحاظ بعض المصاديق دخولاً وخروجاً؛ ولنضرب مثلا لهذا:

إن القول بعصمة النبي والأئمة عليهم السلام عن السهو والخطأ والغفلة والرذائل هو من ضروريات مذهبنا، وهذا لا مجال للنقاش فيه إطلاقاً؛ ولكننا نرى أن الشيخ الصدوق رحمه الله يقول: إنَّ من الغلو القول بعدم سهو النبي صلى الله عليه وآله.

فهل يقبل هذا الكاتب تطبيق مثل هذا المعنى من الغلو على كل الشيعة الإمامية الآن فيحكم عليهم بأنَّهم غلاة؛ لقول الشيخ الصدوق بذلك؟؟

إذن لابدَّ للكاتب أن يؤرخ للمفهوم كما يؤرخ للحدث؛ فبغضِّ النظر عن وثاقة المفضل أو عدمها؛ ينبغي أن يلتفت إلى أنَّ الرمي بالغلو من قبل القميين خصوصاً لبعض الرواة كان سائراً شايعاً؛ فكانوا يتنكرون للكثير من المعتقدات التي لم تصلهم بعدُ في زمانهم؛ فيرمونها بالغلو؛ إذاً فالكثير من

المعتقدات التي نعتقدها في أهل البيت عليهم السلام وهي مقامات ثابتة لهم بالأدلة القطعية لم تكن قد تبلورت بعدُ وترسخت كمعتقد شائعٍ بينهم؛ بل كان يتناوله أفراد الرواة على حسب لقاءاتهم مع الأئمة؛ فالمفضل لاختصاصه بالأئمة فقد اغترف منهم كثيراً فظن الكاتب وبعض من ترجم له أن ما عنده مما ليس عندهم هو من الغلو.

وكذا محمد بن سنان؛ وهكذا ينبغي دراسة المفهوم بنحو شمولي بدراسة مبوبة منظمة موضوعية علمية وليست بالانتقاء والالتقاط لما يناسب الهوى والتوجه السياسي أو الزمني أو الفكر الانتمائي.

وللفائدة فالكثير من الأعلام يرون وثاقة محمد بن سنان كالسيد علي الفاني والسيد الشبيري الزنجاني شيخ الرجاليين في قم في زماننا هذا، والشيخ الوحيد والسيد محمد سعيد الحكيم وغيرهم كثير.

عصمنا الله من الزلل في القول والعمل

المتابعة العاشرة

مفارقة:

استمعت لما جرى من مناظرة في سنة ١٤٢٥ هجرية في قم المقدسة بين الشيخ حسين الراضي وبعض المشايخ والفضلاء حول مسألة اللعن؛ وقرأت في هذه الأوقات كتاب الراضي (المؤامرة الكبرى) فوجدت مفارقة كبيرة بين نظرتين للمسألة عند الشيخ الراضي أذكرهما:

في تلك المناظرة كان كلما ذكر الشيخ المناظر معه رواية فيها دلالة على ثقافة اللعن في الخطاب الديني أصر عليه الراضي بعدم فائدتها وجدواها إلا بأن يذكر له أنها صحيحة معتبرة سنداً أم لا؛ فكان الشيخ المناظر معه ينتقي له خصوص الصحاح منها فيعود الشيخ الراضي ثانية قائلاً: هذا ليس كافياً بل لابد لنا نحن الآن أن نبحث هنا ونحقق في صحة سند كل رواية، فأجابه إني لن أنقل لك إلا ما صحَّحه نياقدة الفن وأربابه؛ كالكشي والنجاشي والشيخ، فقال الراضي ليس كافياً فكلامهم اجتهادات حدسية بل نحن نقرر هنا أنها صحيحة أم لا؛ ثم قال الراضي إنك لو أتيت بألف رواية فلعله لم يثبت لها سند صحيح عندي.

هذه كانت طريقته في المناظرة في المنع من روايات اللعن!

وتعال له في الكتاب:

لقد نقل في الكتاب اسم ما يقرب من مائة شخص من الرواة الذين ذكر أنهم غلاة ملاحدة و..و..؛ ومحل الشاهد أنه استند في أكثرهم إلى ما صدر عليهم من قبل الأئمة عليهم السلام من لعن في حقهم؛ وقد ذكر الذم لهم والطعن فيهم تارة بلسان الروايات أنفسها ودون تحقيق في سند كل رواية، وذلك لأنها تخدم غرضه؛ وتارة بما قاله صيارفة الفن ونياقدته كالكشي وابن الغضائري والنجاشي والشيخ من ثبوت الغلو في حقهم أو اللعن؛ دون أن يبحث أو يلفت القارئ لذلك الاشكال الذي أثاره وكان يثيره في وجه ما كان يستدل به المناظر له من روايات؛ بل يأخذها هنا على أنها مسلمة صدوراً ومتناً؛ طبعاً مع إمكان المناقشة في الكثير منها لكنه يغض الطرف عن كل مناقشة فيها؛ هذا مع أنها على مبناه في أول الكتاب من أنها سُنّة آحاد سواء الروايات منها أم كلمات العلماء؛ فلا تمثل مذهب أهل البيت عليهم السلام في شيء منها ولا تمت له بصلة؛ إلا أنَّه اعتبرها تمثل المذهب لأنها تخدم غرضه؛ ليس إلا؛ وهذا إشكال آخر أيضاً على منهجيته غير العلمية والبعيدة كل البعد عن الموضوعية.

عجباً كيف صار اللعن الذي يدعي في المناظرة أنه ليس من ثقافة أهل البيت عليهم السلام أصلاً، صار صادراً عنهم ومنسوباً لهم في كتابه المؤامرة الكبرى؟!

كيف صار هنا سنداً وداعماً له في تثبيت فكرة وجود رواة غلاة ملعونين على لسان الأئمة عليهم السلام وبقدرة قادر صار اللعن هنا من ثقافة أهل البيت عليهم

صلوات الله؟!

وسوف يجيبنا الراضي بأنَّ اللعن الصادر هنا والذي ارتضيه لأنه صدر في حق أناس يهدمون كيان المذهب وإن كانوا أفراداً.

ونجيبه بأنَّ ما ترتضيه من جواب هنا نقول به هناك!

ثم مَن الذي يقرر أن هذا الشخص يهدم كيان المذهب أم لا؟

هل هو أنت أم الإمام المعصوم ؟

لقد قبل لنفسه أن يكون هو المقرِّر لذلك فقال بالتفصيل في روايات اللعن بين ما كان منها يهدم كيان المذهب وما لم يكن كذلك؛ فما كان منها بنظره متوجهاً لمن قد سعوا في هدم كيان المذهب فاللعن في حقهم يصح صدوره وهو معتبر عنده، وارتضاه لأنه يخدم غرضه وما لم يكن كذلك بنظره رده ومنع من كونه من ثقافة أهل البيت عليهم السلام !

هذا هو المنهج الانتقائي الذي عاش عليه الشيخ الراضي وسيبقى كذلك إلا أن تدركه الرحمة الإلهية بانقلاب مذهب أهل البيت عليهم السلام بكامله إلى سنة متواترة.

والحل بنظري: أن العقل يقول:

حكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحدٌ وهذا قانون عقلي؛ فإما أن يكون اللعن قد صدر عنهم عليهم السلام فهو من ثقافتهم، وإن لم يكن قد صدر عنهم فما بنى

عليه في الكتاب من روايات الطعن واللعن ليس صحيحاً بل يكون على مبناه مكذوباً عليهم وليس من ثقافتهم؛ وأما تفصيله الذي أشرنا له في روايات اللعن فحاله حال الغريق المتشبث بلحيته، ولن تنجيه من الغرق بتاتاً وسيُغرِق معه كل أتباعه الهاتفين له والمصفقين من تلامذته كعباس الموسى ومن لفَّ حوله وارتأى رأيه؛ وهذا حال من يكيل بمكيالين؛ وسوف يكون أول إشكال على عباس الموسى والراضي هو نفس ما أشكلوا به على الآخرين وهو:

هل أن أهل البيت عليهم السلام قد افتتحوا مكتباً أو مدرسة لتعليم اللعن؟

وإلا فما معنى هذه الروايات الكثيرة التي فيها لعن لبعض الأشخاص وقد نقلها الكشي والنجاشي والشيخ وغيرهم، أليست تعليماً للّعن؟!

مالكم كيف تحكمون؟

(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والعاقبة للمتقين)

المتابعة الحادية عشرة

في ختام جولاتي مع كتاب (المؤامرة الكبرى) أحببت التعريج على مفهوم الغلو الذي كرَّ وفرَّ عليه وجعله محور الكتاب في المؤامرات التي حيكت على المذهب: وأشير هنا إلى أمور:

الأول: لقد ذكر في الكتاب في ص٦٦ وما قبلها وما بعدها عدة تعاريف للغلو واستنتج منها أن من الغلو نسبة الكثير من المقامات التي تذكر للأئمة عليهم السلام كالعلم بالغيب والتكلم بلغات البشر حتى الحيوانات والتفويض إليهم وغيرها من الأمور التي ذكرت في بصائر الدرجات، وعليه حكم - تبعاً لمن نقل عنهم - بالغلو والالحاد والزندقة على مجموعة من الرواة، وكرر أسماءهم في الكتاب عدة مرات تحت عناوين متعددة كان يغنيه عن التكرار توسيع العنوان من الأول وهذا خلل في المنهج وفن التأليف؛ لكننا نراه في الفصل الحادي عشر.يتعرض لمعنى الغلو عند المتأخرين فيذكر أنه عند المتقدمين هو دعوى الربوبية لعباد الله أو دعوى النبوة لغير رسول الله؛ وأما عند المتأخرين فهم على قسمين:

١ - منهم من أيدَّ المتقدمين في ذلك الفهم للغلو وهم أغلب القميين.

٢ - ومنهم من انتقد بشدة ذلك الفهم للغلو وقالوا إنَّ المتقدمين وضعوا سقفاً معيناً للفضائل والمعجزات ومن تجاوزه عُدَّ مغالياً في أهل البيت

عليه السلام وهو ليس بتام ولا يمكن المصير إليه.

ثم نقل كلام الوحيد البهبهاني في الدفاع عن هذا الرأي ونقد القميين في توسيعهم مفهوم الغلو؛ وأنه فهم أنهم يرمون الراوي بالغلو ثم ينسبون له الكذب والوضع ثم يضعفونه؛ ونقل بعدها في ص ٣٤٦ تأييد المامقاني له أيضا؛ ثم ناقشهم بهذه المناقشة التي لا واقع لها:

إن الذي فهمه العلماء قديماً وحديثاً من الغلو هو القول بالأمور الفاسدة والاعتقادات الباطلة من الإباحيات وغيرها أو دعوى الألوهية للأئمة أو الخالقية أو الرازقية أو نسبة فضائل خارجة عن الحد والقصد، لا مجرد رواية بعض الفضائل؛ ثم نقل كلام علي أكبر الغفاري في تعليقه على كلام الوحيد البهبهاني نقتطف منه هذا:

الغالي عند القدماء من يكون على اعتقاد الباطنية أو الذي يميل إلى معتقدهم والمراد بالباطنية أصحاب الإباحات لا الغلو في الفضائل ...إلى أن قال: وإلا فالزيارة الجامعة التي فيها جميع مقامات الأئمة وصفاتهم وكمالاتهم لم يروها أحد إلا القميون والشيخ رواها عن الصدوق والصدوق رواها معتقداً بجميع فصولها ودلالاتها .. انتهى كلام الغفاري.

ثم قال الراضي: وكلام الغفاري في الجملة متين وفي محله ويدور حول صنف من الغلاة وليس كلهم.

أقول: الظاهر بل المقطوع به أن الراضي لا يهدأ له بالٌ إلا بأن يثبت المعنى الوسيع للغلو وهو ما كان عليه القميون - سواء أكانوا مصيبين فيه أم مخطئين- ورغم ذلك فارتضاؤه لكلام الغفاري يعني ارتضاءه ولو لهذا القسم من الغلو وعدم تعليقه على استشهاد الغفاري بالزيارة الجامعة لجميع مقاماتهم يعني عنده ثبوت تلك المقامات، ومنها العلم بالغيب والتفويض إليهم والرجعة والحساب عندهم وعليهم و..و.. . فإذن ما المشكلة عنده مع الغلو حتى يصر على أن تلك المقامات من الغلو وأنها من نسبة الخرافات والكذب عليهم عليهم السلام ؟؟

هذا وقد نقل هو توجيه الوحيد والمامقاني وهو توجيه يُسلِّم به أكثر العلماء المتأخرين!؟

ثم كيف ينسب للعلماء المتقدمين والمتأخرين ذلك المفهوم الواسع للغلو وقبلها بصفحة قد نقل كلام الوحيد في عدم صحة ذلك المفهوم وكذا تابعه غيره في ذلك بل خطأوا القميين في فعلهم ذلك؛ وعليك بالرجوع للفوائد الرجالية للخواجوئي حيث يبين ما ترتب على فعل القميين من أثر سيئ.

اللّهم إلا أن لا يكون هذا الكاتب ممن لا يعتبر الوحيد والمامقاني من العلماء أصلاً، وهذه طامة كبرى منه عليهما بل على المذهب.

ثم عقب على ذلك كله بأن تشخيص مفهوم الغلو أمر اجتهادي سواء عند

الوحيد أم عند القميين وهذه نهاية الطامات التي صدرت منه حول هذا المفهوم.

الثاني: بعد ان شخص ان ذلك المفهوم أمر اجتهادي تنزل الى ان الاولى بالحفاظ على معتقدات الشيعة هو المصير الى ما عليه القميون ولو كان رأيهم هذا اجتهادياً وذلك لقربهم من عهد الائمة حيث كانوا بمرأى من روايات الفضائل والروايات الذامة للغلاة والكذابين.

أقول: هل أن مقصودك بالأولى اي الاحتياط الاستحبابي!؟

فهو فتوى منك في المقام!

وهل المقام مقام الفتوى ام تحقيق مسألة بحثية علمية؟

ثم إن هذا الكلام كله لا يجديك نفعاً فهو أمر اجتهادي من القميين.

وانظر لما جعله من أمور متباينة جعلها في سياق واحد وعرض واحد:

البراءة ممن يقول انهم آلهة أو انبياء (وهذا هو الذي يقصر كل من الوحيد البهبهاني والمامقاني مفهومَ الغلو فيه والباقي يؤول ويوجه ولا يسارعان إلى رمي الراوي بالغلو لمجرد رواية رواها).

أو أنهم يخلقون أو يرزقون، أو أنهم يحيون ويميتون، أو أنهم يعلمون الغيب.

لاحظوا المغالطة الواضحة فقد جعل تلك السابقة مع هذه في سياق واحد؛ مع أنها متغايرة ولم يكن يقل بها جميع القميين، بل إنهم أنفسهم قد رووا نظائر

بعضها.

يا ترى .. هل غاب عن ذهنه الآية القرآنية المتعلقة بما كان عليه نبي الله عيسي عليه السلام من أنه يخلق لهم من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله؟

وأنه عليه السلام يُبرئ الأكمه والأبرص ويُحيي الموتى بإذن الله وأنه يُخبر بالغيب أيضاً (آل عمران ٤٩)[1] (المائدة ١١٠)[2]؟

فإذا ضممنا لها مقدمة كليَّة وهي أنَّهم عليهم السلام قد أُعطوا جميع ما للأنبياء عليهم السلام من آيات ومعاجز وكرامات، فقد ورد في روايات كثيرة أنهم أُعطوا علم الكتاب كله، فلا شك أن نسبة هذه الأمور لهم ستكون أمراً عادياً ومقبولاً عقلاً وشرعاً وعرفاً؛ ولا تكون من الغلو المذموم في شيء منها إطلاقاً.

ونحن لا نتصور أن القميين قد غابت عنهم هذه الآية أو تلك الروايات

---

(١) قال تعالى: ﴿وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِما تَأْكُلُونَ وَما تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران:٤٩.

(٢) قال تعالى: ﴿إِذْ قالَ اللَّهُ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلى والِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْراةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيها فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ المائدة:١١٠.

الكثيرة التي أشرنا لمضمونها؛ أو غابت عنهم قضية ترتب هذه النتيجة على تلك المقدمة؛ ولذا لا تجد في رواية أو كلمة لهم أنهم يطبقون مفهوم الغلو على هذه الأمور أصلاً؛ بل الذي تراه الذم للارتفاع والذم للطيران؛ أو تبري الإمام عليه السلام من نسبة علم الغيب له - وهذه الروايات موجهة إما بالتقية وإما بأن هناك من الروايات ما يعقب فيها الإمام عليه السلام على ذلك بأنهم عندهم عليهم السلام علم الكتاب؛ أو بأن المقصود نفي علمهم عليهم السلام بالغيب استقلالاً، وكما في رواية الجارية[1] فنفيه عليه السلام السابق للعلم بالجارية في أي دار؛ هذا النفي

---

(١) الرواية في بصائر الدرجات: ج١ ص٢١٣: باب (١) مما عند الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب:

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَدِيرٍ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُيَسِّرٌ. وَيَحْيَى الْبَزَّازُ وَدَاوُدُ الرَّقِّيُّ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغْضَبٌ فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ قَالَ يَا عَجَباً لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ وَمَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ خَادِمَتِي فُلَانَةَ فَذَهَبَتْ عَنِّي فَمَا عَرَفْتُهَا فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَصَارَ فِي مَنْزِلِهِ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُيَسِّرٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقُلْنَا لَهُ جُعِلْنَا فِدَاكَ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا فِي أَمْرِ خَادِمَتِكَ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْماً كَثِيراً وَلَا نَنْسُبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ قَالَ فَقَالَ يَا سَدِيرُ مَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَالَ قُلْتُ قَرَأْنَاهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدْ قَرَأْتُهُ قَالَ فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ وَعَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ قُلْتُ فَأَخْبِرْنِي حَتَّى أَعْلَمَ قَالَ قَدْرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَطَرِ الْجُودِ فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ مَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا أَقَلَّ هَذَا قَالَ

كانِ تقية له عليه السلام أو من السائل أو عليه؛ ولما ارتفع عنوان التقية رجع الإمام عليه السلام وأجاب عن ذلك بعلمهم بالكتاب كله، فيفهم من كلامه أن إخباره عن عدم علمه بالجارية كان لعلَّة التقية.

ثم نقول لهذا الكاتب: لماذا دائماً تكيل بمكيالين؟

فالروايات التي تصف أناساً بالغلو والكذب والوضع وقد رواها الكشي تأخذ بها على أنَّها آية محكمة لا تقبل النقاش؛ والروايات التي توجه تلك الروايات وتكون ناظرة لها ومفسرة لا تقبل بها ولو جاءك وحي منزل من السماء؟

وما يدريك فلعل الروايات الذامة لأولئك الاشخاص هي من قبيل الروايات التي ذكرتَ أنها وضعت على الفضل بن شاذان وعلى لسان يونس للذم فيهما وتسقيطهما؟ فلمَ تأخذ بها وهي محل شك وسنَّة آحاد بنظرك؟ ألم تقرأ آية العدل والانصاف في القرآن؟

ألم تفقه مبحث الحكومة والورود في علم الأصول؟

ألم تدرس مبحث العام والخاص والمطلق والمقيد؟

الحمد لله على نعمة العلم وعلى التوفيق في العمل بما نعلم وندعو الله أن

يَا سَدِيرُ مَا أَكْثَرَهُ إِنْ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أُخْبِرُكَ يَا سَدِيرُ فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ = = كِتَابِ اللَّهِ قُلْ كَفى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ كُلُّهُ قَالَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ فَقَالَ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ وَاللَّهِ عِنْدَنَا ثَلَاثاً).

يرزقنا العلم بما لا نعلم والعمل به.

ولقد تعلمنا أن من محاسن ومبادئ العلم التروي في تقبله وفي العمل به أيضاً، وأن التسرع يوجب التخبط والحكم التعسفي على الأشياء وهو ما لا تحمد عقباه.

بقيت لي مع الراضي جولة أخيرة ويلفظ كتابه أنفاسه الأخيرة من عالم التحقيق المزعوم والدعوة المشبوهة لتنقية التراث.

والحمد لله رب العالمين

المتابعة الثانية عشرة

في هذه الجولة الأخيرة مع كتاب المؤامرة الكبرى سوف أستعرض بعض النقاط التي ذكرها بإشارات خفيفة واللبيب بالإشارة يفهم:

النقطة الاولى:

ذكر كلاماً نقله الكشي مفاده امتناع الفضل ابن شاذان عن الرواية عن محمد بن سنان في حياته وإذنه في ذلك بعد موته؛ ذكرها شاهداً على دفاع الفضل عن حريم المذهب من روايات الغلو.

ولنا أن نسأل: يا ترى إذا كانت روايات محمد بن سنان كلها غلو وزندقة وإلحاد وخرافات كما يدعي!!

فلِمَ يمتنع عن روايتها للناس في حياة محمد بن سنان ويجيز روايتها بعد وفاته؟

أو بعد وفاة الفضل نفسه يجيز لهم روايتها عنه عن محمد بن سنان على أحد الاحتمالين عند الرجاليين؟

فإنَّ ما فيها من الغلو لا فرق في المنع عنه قبل الموت أم بعده، فلا شك أنَّ هنا سبباً آخر يوجب الفرق.

فإن التحديث بالروايات مشافهة يختلف عن التحديث بها عن كتاب وجادة؛ أو لعل السبب الخوف على محمد بن سنان من نقل تلك الروايات عنه،

فليس السبب اشتمال رواياته على الغلو كما يدعي الكاتب؛ وقد أُثر عن الفضل قوله في محمد بن سنان: ومَنْ في الأقران مثله؟ كما نقل هذا أبو الفضل الطهراني في مقدمة شرحه لزيارة عاشوراء.

النقطة الثانية

نقل عن الشيخ البهبودي تَرِيبِه في الفكر والهوى كلاماً طويلاً في دفاع أصحاب الأئمة عليهم السلام عن الغلو ونبذ الغلاة ونقل روايات كذلك كلها عن الكشي في رجاله؛ ثم ذكر وجهاً للدفاع عن تلك الافكار والمبادئ التي وردت في بعض روايات الفضائل من العبادات والأدعية والزيارات والأعمال المستحبة والثواب عليها وهذا الدفاع هو ما ورد من أحاديث من بلغ؛ لكن البهبودي هذا لم يعجبه هذا الرد طبعاً؛ فقال إن هذا إنما كان من جماعة الغلاة والوضاعين حيث وضعوا أحاديث مكذوبة على لسان الأئمة عليهم السلام لتصحيح عقائدهم وأعمالهم وزياراتهم المخترعة للأئمة وأدعيتهم (ص ٣٥٤).

ولم يعلق الشيخ الراضي عليها بشيء، وهذا يدل على ارتضائه لكل ما قاله البهبودي سابقاً.

فكشف كلاهما عن جهله وقلة بضاعته وتسرعه في الحكم على الأخبار الصحاح؛ بل زاد في الطُّنبور نغمةً أن قال: حتى ولو كان الخبر صحيحاً!! عجيبة هذه الجرأة على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام.

وجه العجب: أن روايات أحاديث من بلغ روايات صحاح صراح في المدعى وهو جعل الثواب أو استحقاقه أو جوازو إباحة الإتيان بالعمل البالغ عليه الثواب - على اختلاف المباني في ذلك - ولم يقم أحد من مراجع الدين والفقهاء العظام منذ الزمان الأول وبواكير الانتاج الفقهي الإمامي إلى زماننا هذا بادعاء أنها موضوعة أو مكذوبة أصلاً؛ والحال أن سند بعضها من الصحيح الذي لا مجال للنقاش في سنده كصحيحة هشام بن سالم وصحيحته الأخرى وغيرهما.

والسبب في كل ذلك أن هذه الروايات لا تخدم غرضهما، فلذا لا بد من الحكم بجعلها وتكذيبها.

النقطة الثالثة

ذكر الروايات التي تذم يونس بن ظبيان وترميه بالزندقة واتهامه بالغلو مع وجوده في المجلس يسمع كلام الرامي له بذلك حيث إن الإمام عليه السلام قد أخفاه ليسمع ما يقولون فيه؛ ثم نقل أمر الإمام عليه السلام له بأن يرفق بهم لأن كلامه يدّقُّ عليهم.

أقول: في كلام الإمام عليه السلام له أمران:

١ - عدم استنكاره عليه السلام لما عليه يونس من العقيدة أصلاً.

٢ - تعليمه عليه السلام الطريقة في إيصال تلك العقائد لهم وهي الرفق بهم في

الحديث وإعطاءهم المعارف تدريجاً شيئاً فشيئاً أو بقدر ما يتحملوا.

فأي إثبات يرتضيه الراضي من هذه الرواية؟

أيريد إثبات أن يونس من الغلاة؟ والرواية لا تثبت ذلك.

أم أنه ممن يدافع عن المذهب فوضع الغلاة عليه كلاماً؟ فهي أيضاً لا تثبت تصديق الإمام لهذا، وإنما غاية ما تثبته أنَّ الإمام عليه السلام عارفٌ بما عليه يونس ولذا نراه عليه السلام في رواية أخرى قال له تسليةً: ما يضرك لو كان في يدك درة وقال الناس إنها فحمة؟ راجع الكتاب ص ٣٥٨.

النقطة الرابعة

في آخر المطاف لما أن اعتقد أنه تم توصيفٌ كاملٌ للمشكلة - بالتكرار الممل طبعاً - أراد التعرض للعلاج فهاكم ما طرحه من علاج:

١ - تطبيق منهج القرنين ٢ و ٣ عند القميين في التدقيق في الحديث وطرد من يحدث بالخرافات عن أهل البيت عليهم السلام كعلمهم بالغيب وغيرها من الخرافات باعتقاده.

٢ - عمل دراسات للجهود الجبارة لمن قام بمواجهة الوضاعين كالفضل بن شاذان حيث كان يواجههم بالحجج الدامغة.

٣- إحياء مشروع ابن الغضائري في جمع المجروحين وغيرهم والتمييز بينهما.

٤- دراسة الروايات التي تركز على محاسن كلام أهل البيت عليهم السلام؛ ونشرها بين الناس؛ وبالطبع ليس اللعن والتفسيق والتكفير والتضليل من محاسن كلامهم بنظره فيجب نبذه من تراث أهل البيت عليهم السلام.

٥- تأييد العلماء العاملين في هذا الخط والداعين لتنقية التراث من الخرافات والأكاذيب؛ وعدم تسقيطهم بفتاوى التضليل والتفسيق.

أقول: بالنسبة للأمر الأول يظهر منه أنه لا يعيش في عالم الشبكة العنكبوتية وعولمة المعلومات؛ فلا اختصاص لمدينة قم المقدسة بنشوء المحدِّثين أو الرواة فيها؛ بل إن التحديث الآن ورواية الحديث معتبراً أم موضوعاً لا يرتبط ببلد معين، وهذا واضح حتى للمبتدئين.

وبالنسبة للأمرين الثاني والثالث فهو ليس أمراً جديداً فإن كل علماء الرجال يبحثون ويدرسون مفصلاً تراجم هؤلاء الرواة ورواياتهم واحدة فواحدة وإلا فكيف وصلت له ولأمثاله الروايات القادحة والمادحة - والتي لم يشر لها في كتابه أصلاً- فلو كان هذا حلاً ناجعاً للمشكلة التي يتوهمها لنفع فيما سبق لكنه لم يكن كذلك، والسبب في واقع الأمر هو عدم واقعية تلك المشكلة بذلك الحجم الذي يصوره لنا هذا الكاتب أساساً؛ بين آلاف الرواة لو وجد أفراد يظهر منهم غلو بمعناه الأخص في نسبة الربوبية للنبي صلى الله عليه وآله أو الأئمة عليهم السلام أو النبوة لهم عليهم السلام؛ فقد اقتصر دفاع الفضل وأمثاله على رد هذه

الدعاوى ليس إلا.

وأما التكثير من الفرق وأنها من الغلاة وأنهم كثيرون فيندفع بأنهم كانوا يعدون الراوي الواحد فرقةً فيما لو ابتدع رأياً، كاعتبارهم هشام بن الحكم صاحب فرقة أسموها الهشامية، وذلك لرأي له في التوحيد الأسمائي، وإلا فالمحققون في التاريخ قد توصلوا إلى الكثير من الفِرق لم يكن لها وجود أصلاً.

وشاهد يدل على ذلك فرقة المخمسة؛ فالبعض يفسرها بأنها التي تعتبر الأشباح الخمسة: محمداً صلى الله عليه وآله وعلياً والزهراء والحسن والحسين عليهم السلام؛ والبعض يؤرخها على أنها: سلمان والمقداد وعمار وأبي ذر وعلي عليه السلام رئيسهم!

وأما بالنسبة للعلاج الرابع: فكما ذكرنا في متابعات سابقة؛ إن قول المعصوم وفعله وتقريره حجة؛ ونضيف هنا أمراً وهو:

أنّ كل كلامهم عليهم السلام حسن وكله محاسن وليس فيه مساوئ؛ وغرضه واضح من هذا العلاج وهو عدم التعرض للروايات التي تفيد الثقافة الوقائية للمؤمن كروايات اللعن والتفسيق والحكم بالضلال وأمثالها؛ ويْ كأنه الوحيد الذي يدرك الحكمة في كلام أهل البيت عليهم السلام، وأن ما لا يدرك الحكمة منه فهو ليس من محاسن كلامهم عليهم السلام؛ فقد حصر محاسن كلامهم فيما يدركه هو من حكمة في الكلام ليس إلا، وما عداه فهو ليس من محاسن كلامهم عليهم السلام؛

والعجب من هذا لا ينقضي!

وأما بالنسبة للعلاج الخامس من دعوته لتأييد العلماء ودعمهم فيما يقومون به من تنقية التراث؛ فهذا أكل من القفا وينطبق عليه قول أمير المؤمنين عليه السلام (**احلب حلباً لك شطره**[1]) فهو يجر النار إلى قرصه؛ ويؤسس لما يكون دفاعاً عنه، وجوابه أن الشيعة الإمامية علماءهم وعوامهم فد فُطروا على نصرة الحق والدعوة إليه؛ فليُثبِت لنا أن ما يقوم به من عمل هو تنقية للتراث من الأمور الباطلة؛ بل فليثبت لنا أنَّ تراثنا الحديثي فيه أمور باطلة بالمعنى الذي وصمه به من الخرافات والبدع والموضوعات؛ فبعد أن تعب علماؤنا الأوائل وجهدوا تحت إشراف الأئمة عليهم السلام وكما نقل هذا هو نفسه في مقدمة كتابه، وهكذا بعد الغيبة في تنقية الحديث من الموضوعات والأكاذيب والمجعولات، حينئذٍ لا مجال لمثل هذه الدعاوى لا منه ولا من أمثاله.

فوصمه نسبة علم الغيب للأئمة عليهم السلام بأنه خرافة وغلو؛ يجب تنقية التراث منه!

هذا لجهله وقصور باعه عن درك حقيقة علومهم عليهم السلام كماً وكيفاً، وكاشف عن ضعفه العلمي في توجيه تلك الروايات، بل في تقبل التوجيهات والمحامل

---

(١) الاحتجاج: ج١ ص٧٤.

(فَقَالَ عُمَرُ إِنَّكَ لَسْتَ مَتْرُوكاً حَتَّى تُبَايِعَ طَوْعاً أَوْ كَرْهاً فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام احْلِبْ حَلْباً لَكَ شَطْرُهُ اشْدُدْ لَهُ الْيَوْمَ لِيَرِدَ عَلَيْكَ غَداً).

التي ذكرت لها، وهاهم ينادون في مجالس أصحابهم (قَالَ الصَّادِقُ عليه السلام اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا فَإِنَّا لَا نَعُدُّ الْفَقِيهَ مِنْهُمْ فَقِيهاً حَتَّى يَكُونَ مُحَدِّثاً فَقِيلَ لَهُ أَ وَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُحَدِّثاً قَالَ يَكُونُ مُفْهَماً وَالْمُفْهَمُ الْمُحَدَّث[1]) وفي بعضها الآخر (عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ حَدِيثٌ تَدْرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ تَرْوِيهِ وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ فَقِيهاً حَتَّى يَعْرِفَ مَعَارِيضَ كَلَامِنَا وَإِنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كَلَامِنَا لَتَنْصَرِفُ عَلَى سَبْعِينَ وَجْهاً لَنَا مِنْ جَمِيعِهَا الْمَخْرَج[2]).

ولنقرأ عليه رواية أبي عبيدة الحذاء عن الإمام الصادق عليه السلام لتكون لنا حجة وعليه كذلك والتي فيها:

(وَاللَّهِ إِنَّ أَحَبَ أَصْحَابِي إِلَيَّ أَوْرَعُهُمْ وَ أَفْقَهُهُمْ وَأَكْتَمُهُمْ لِحَدِيثِنَا وَإِنَّ أَسْوَأَهُمْ عِنْدِي حَالًا وَأَمْقَتَهُمْ لَلَّذِي إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ يُنْسَبُ إِلَيْنَا وَيُرْوَى عَنَّا فَلَمْ يَقْبَلْهُ اشْمَأَزَّ مِنْهُ وَ جَحَدَهُ وَكَفَّرَ مَنْ دَانَ بِهِ وَهُوَ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الْحَدِيثَ مِنْ عِنْدِنَا خَرَجَ وَإِلَيْنَا أُسْنِدَ فَيَكُونُ بِذَلِكَ خَارِجاً عَنْ وَلَايَتِنَا[3]).

ورواه الحلي في السرائر نقلاً عن المشيخة للحسن بن محبوب، هذا مع أن

---

(١) وسائل الشيعة:ج٢٧ ص١٤٩ باب١١ باب وجوب الرجوع في القضاء..

(٢) إشارة لما روي في معاني الأخبار:ص٢.وروايات هذا الباب كثيرة جداً في كتب الحديث كالكافي الشريف وبصائر الدرجات ومعاني الأخبار وغيرها.

(٣) أصول الكافي (ط - الإسلامية):ج٢ ص٢٢٣ باب الكتمان.

الحلي لا يعمل إلا بالمتواتر.

إلى هنا ونكتفي بما أشرنا له على عجالة من الأمر دون إيجاز مخل ولا إطناب ممل؛ وبعدها نقول للمؤلف:

فكد كيدك واسع سعيك فوالله لا تميت وحيهم عليهم السلام ولا تمحو ذكرهم.

كما نقول له: الحكم الله والزعيم محمد والموعد القيامة.

﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلى يَدَيْهِ يَقُولُ يا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً (٢٧) يا وَيْلَتى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً (٢٨) لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جاءَنِي وَكانَ الشَّيْطانُ لِلْإِنْسانِ خَذُولاً (٢٩)﴾. الفرقان.

﴿اقْرَأْ كِتابَكَ كَفى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً (١٤)﴾ الإسراء.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآل محمد

حقائق

تقدم فيما سبق متابعات لما جاء به دعاة التجديد سواء في كلماتهم الملقاة أم في سطورهم المخطوطة أم في أنديتهم التي أعدوها لندواتهم بين الفينة والأخرى، فقدمنا لك ذلك أخي القارئ لتراه بين يديك وتلاحظه بعين بصيرة لما يؤسسه هؤلاء الشرذمة ممن أخذوا على عاتقهم إدخال الشبهات في المذهب الحق بدعوى تنقية المذهب من الشوائب فزيفوا ما أرادوا وساعدهم على ذلك أعداء الحق فوصل بهم أن ينكروا الحقائق الثابتة بالنص الجلي، وقد مر عليك بعضٌ في المتابعات، والأن جاء دور ذكر الحقائق لتكون أخي القارئ على بصيرة من الأمر والحقيقة.

ومن هنا نذكر للقارئ حقيقتين هما من أصول المعتقد وبهما يقوم وعليهما تدور رحاه.

الحقيقة الأولى: الولاية والبراءة

من أهم المبادئ التي ركزت الروايات عليه في تراثنا الحديثي هو مسألتا الولاية والبراءة، فالموالاة لأولياء الله والبراءة من أعدائه أمر أساس في التشريعات الإلهية قاطبة، بل كل دعوات الأنبياء إنما يقترن فيها الدعوة للتوحيد بالدعوة للولاية لله ولأنبيائه ولسائر أوليائه مع البراءة من أعداء الله وأعداء أنبيائه وأوليائه.

قال تعالى ﴿لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كانُوا آباءَهُمْ أَوْ أَبْناءَهُمْ أَوْ إِخْوانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢٢)﴾ المجادلة.

ففي هذه الآية قد خَصّ صفة في المؤمنين تُوجب كمال إيمانهم وبدونها ليسوا بمستكملي الإيمان؛ ألا وهي أنهم لا يضمرون ولا يظهرون المودة للذين يحادون الله، أي يعادونه ويعادون رسوله صلى الله عليه وآله، فشرط تحقق الإيمان عندهم هو ذلك، وبالعكس فمن كان موادّاً لمن حادّ الله ورسوله فقد حكم على نفسه بعدم الايمان.

كما أنّ في الكافي روايات متعددة في باب الإيمان والكفر تنص على

مطلوبيتهما من قبل الأنبياء قاطبة.

إذاً فالولاية مطلوبة من المؤمن ليكون مؤمناً، كما أن البراءة مطلوبة منه بنفس مطلوبية الولاية، وإلا كان كما قال الإمام عليه السلام لذلك الرجل الذي يواليه ولا يعادي عدوه حينما قدم عليه:

إِنَّ رَجُلًا قَدِمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي أُحِبُّكَ وَأُحِبُّ فُلَاناً وَسَمَّى بَعْضَ أَعْدَائِهِ فَقَالَ عليه السلام أَمَّا الْآنَ فَأَنْتَ أَعْوَرُ فَإِمَّا أَنْ تَعْمَى وَإِمَّا أَنْ تُبْصِرُ(١).

وأما الروايات في هذه المسألة فكثيرة جداً متواترة أو مستفيضة، فراجع مقدمة العبادات من كتاب وسائل الشيعة لتعرف مقدار ما هي عليه هذه المسألة من أهمية في الدين، ولكي لا تخلو هذه الخاتمة من بركة أنفاس أهل البيت عليهم السلام نتيمن بذكر بعض تلك الروايات:

روايات الولاية

١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ

---

(١) بحار الأنوار (ط - بيروت):ج٢٧ ص٥٨ باب ١ وجوب موالاة أوليائهم ومعاداة أعدائهم.

وفي رواية صرح باسم عدوّه: **أنه قال رجل لعلي عليه السلام أحبك وأتولى عثمان فقال له الآن أنت أعور فإما أن تعمى وإما أن تبصر**). الصوارم المهرقة:ص٢٤٩.

الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ. الْحَدِيثَ

٢- وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ، قَالَ زُرَارَةُ فَقُلْتُ وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ فَقَالَ: الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهُنَّ وَالْوَالِي هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِنَّ ...

٣ - وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَ لَا أَقُصُّ عَلَيْكَ دِينِي فَقَالَ بَلَى قُلْتُ أَدِينُ اللَّهَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّداً (رَسُولُ اللَّهِ) صلى الله عليه وآله وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحِجِّ الْبَيْتِ وَالْوَلَايَةِ وَذَكَرَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام؛ فَقَالَ يَا عَمْرُو هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ آبَائِيَ الَّذِي أَدِينُ اللَّهَ بِهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ. الْحَدِيثَ.

٤ - وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ. الْحَدِيثَ.

٥ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي جُمْلَةِ حَدِيثٍ : قَالَ إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله خَمْسَ فَرَائِضَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ وَوَلَايَتَنَا.

٦ - وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ الْعَرْزَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: أَتَانِيَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْوَلَايَةُ لَا تَصِحُّ وَاحِدَةٌ (مِنْهَا إِلَّا بِصَاحِبَتِهَا).

٧ - وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَوْقِفْنِي عَلَى حُدُودِ الْإِيمَانِ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَصَلَاةُ الْخَمْسِ وَأَدَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحِجُّ الْبَيْتِ وَوَلَايَةُ وَلِيِّنَا وَعَدَاوَةُ عَدُوِّنَا وَالدُّخُولُ مَعَ الصَّادِقِينَ.

ونلاحظ في هذه الرواية قد قرن بين الموالاة لولّيهم والمعاداة لعدوهم.

٨ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَادِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ عَنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَةِ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ مَا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ.

٩- وَفِي الْخِصَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَجَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَحِجِّ الْبَيْتِ وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْوَلَايَةِ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ.

فَجُعِلَ فِي أَرْبَعٍ مِنْهَا رُخْصَةٌ وَلَمْ يُجْعَلْ فِي الْوَلَايَةِ رُخْصَةٌ، مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجٌّ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً صَلَّى قَاعِداً وَأَفْطَرَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَالْوَلَايَةُ صَحِيحاً كَانَ أَوْ مَرِيضاً أَوْ ذَا مَالٍ أَوْ لَا مَالَ لَهُ فَهِيَ لَازِمَةٌ.

وتلاحظ هنا أنه ذكر وجوب الولاية بوجه لا يرخص لأحد في تركها أو الجهل بها أو التهاون في الاعتقاد بها.

١٠ - وَفِي كِتَابِ صِفَاتِ الشِّيعَةِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: مَنْ عَادَى شِيعَتَنَا فَقَدْ عَادَانَا ... إِلَى أَنْ قَالَ: شِيعَتُنَا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَحُجُّونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَيُوَالُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيَبْرَؤُونَ مِنْ أَعْدَائِنَا؛ أُولَئِكَ أَهْلُ الْإِيمَانِ وَالتُّقَى وَ(الْأَمَانَةِ)، مَنْ رَدَّ عَلَيْهِمْ فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ طَعَنَ عَلَيْهِمْ فَقَدْ طَعَنَ عَلَى اللَّهِ. الْحَدِيثَ

١١٠ - وَفِي الْمَجَالِسِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ السَّعْدَ آبَادِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليهما السلام قَالَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ دَعَائِمَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام.

١١٢ - في ضمن حديث للإمام الصادق عليه السلام قال: قُلْتُ لَهُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ فَقَالَ مَا مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ يَعْدِلُ هَذِهِ الصَّلَاةَ وَلَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَالصَّلَاةِ شَيْءٌ يَعْدِلُ الزَّكَاةَ وَلَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَعْدِلُ الصَّوْمَ وَلَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَعْدِلُ الْحَجَّ وَفَاتِحَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْرِفَتُنَا وَخَاتِمَتُهُ مَعْرِفَتُنَا[1].

روايات البراءة

هذا وقد نقل في البحار هاتين الروايتين:

إِنَّ فُلَاناً يُوَالِيكُم إِلَّا أَنَّهُ يَضْعُفُ عَنِ الْبَرَاءَةِ مِنْ عَدُوِّكُم فَقَالَ (عليه السلام) هَيهاتَ كَذَبَ مَنِ ادَّعَى مَحَبَّتَنا وَلَم يَتَبرأْ مِنْ عَدوِّنا.

وعن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: كَمَالُ الدِّينِ وَلَايَتُنا وَالْبَرَاءَةُ مِنْ عَدُوِّنا[2].

(و) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ

---

(١) تجد هذه الاحاديث الشريفة وغيرها متفرقة في الوسائل ج١ أبواب مقدمات العبادة.

(٢) الروايتان في البحار: ج٢٧ ص٥٩.

أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ يَا أَخَا أَهْلِ الْيَمَنِ عِنْدَكُمْ عُلَمَاءُ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَمَا بَلَغَ مِنْ عِلْمِ عَالِمِكُمْ قَالَ يَسِيرُ فِي لَيْلَةٍ مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ يَزْجُرُ الطَّيْرَ وَيَقْفُو الْأَثَرَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَالِمُ الْمَدِينَةِ أَعْلَمُ مِنْ عَالِمِكُمْ قَالَ فَمَا بَلَغَ مِنْ عِلْمِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ قَالَ يَسِيرُ فِي سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ مَسِيرَةَ الشَّمْسِ سَنَةً حَتَّى يَقْطَعَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ مِثْلَ عَالِمِكُمْ هَذَا مَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ وَلَا إِبْلِيسَ قَالَ فَيَعْرِفُونَكُمْ قَالَ نَعَمْ مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ إِلَّا وَلَايَتَنَا وَالْبَرَاءَةَ مِنْ عَدُوِّنَا[1].

وهناك الكثير من أحاديث البراءة مقترنة بالولاية لم نذكرها اكتفاء بما أوردناه إشارة للأخ القارئ.

إذا عرفت أن هذه الروايات في تراثنا الحديثي بهذا الكم وبهذه الكيفية والصورة سهل عليك التوجه بالاستنكار أمام كل من يمنع ترسيخ مبدأ الولاية والبراءة في قلوب المؤمنين الموالين لأهل البيت عليهم السلام، كما أنه يسهل عليك حينها قبول ما تستلزمه البراءة من أعداء الله وأعداء رسوله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام من منهجية في الخطاب أو في السلوك.

---

(١) بصائر الدرجات: ج١ ص٤٠١ باب١٢ ما أعطي الأئمة من القدرة أن يسيروا في الأرض.

الحقيقة الثانية

بعد أن عرفت الحقيقة الأولى وما ذكر فيها من الأدلة حتى أنها لكثرتها عدت الولاية والبراءة من ضروريات المذهب الحق بل الدين الحنيف.

فكذلك هذه الحقيقة الحقة فإنها في أدلتها من الكتاب العزيز ومن منطق عِدله في الأحاديث الجلية مطلقة تارة وعامة أخرى وخاصة ثالثة مما لا ينكره العارفون ومن سبر السيرة والأحاديث سواء كانت ناظرة إلى عناوينها الكلية أو معنوناتها الجزئية أم في أحكامها الفقهية أو الأمور العقدية فهي لا تختلف عن الحقيقة الأولى فيما ورد فيها من الخطابات بلسان الثِّقلَين العظيمين.

ففي عالم ومرحلة الخطاب يسهل حينئذ قبول صدور اللعن منهم عليهم السلام على أعداءهم ومنكري فضائلهم ومقاماتهم، وفي السلوك فقد صدر منهم عليهم السلام في الخارج هذا النحو من التربية والثقافة العلاجية والوقائية كما أشرنا لنماذج منه في أثناء المتابعات.

ولما لم يكن بمقدور البعض ممن يدعي العلم أن ينكر تأثير هذا المنهج ولا دوره في توجيه الخطاب الديني لما أريد له ابتدع بدعة جديدة ألا وهي رمي كل ذلك الكم الكبير من الروايات بشتى التهم من الوضع والتزوير والكذب والخرافة وأنها إرهاصات عصور ظلم الطغاة، وغيرها من الدعاوى التي ليس عليها دليل ولا برهان، بل البرهان على العكس منها أدل وأوضح.

ومن هنا ارتأينا أن نورد للقارئ الكريم بعض الشواهد من الأحاديث الواردة في اللعن تحصيناً له عن شبه الضالين المضلين:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْقِيَاسِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ حَتَّى أَكْمَلَ لَهُ جَمِيعَ دِينِهِ فِي حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ فَجَاءَكُمْ مِمَّا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ وَتَسْتَغِيثُونَ بِهِ وَبِأَهْلِ بَيْتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِنَّهَا مُصْحَفٌ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِهِ حَتَّى إِنَّ فِيهِ لَأَرْشَ خَدْشِ الْكَفِّ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ مِمَّنْ يَقُولُ قَالَ عَلِيٌّ وَأَنَا قُلْتُ(١).

وقد مرّ عليك في المتابعة الثالثة ما يناسب هذا المقام من أنّ النبي صلى الله عليه وآله لعن معاوية وأباه وأخاه ولعن الحكم ابن العاص وابنه مروان، فراجع.

نسأل الله أن يثبتنا على ولايتهم والبراءة من أعداءهم ما دمنا على وجه الأرض وأن يرزقنا الموافاة عند الموت والشرب من كأس الولاية من حوض أمير المؤمنين يوم القيامة .

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين أبد الآبدين

---

(١) بصائر الدرجات:ج١ ص١٤٧ باب١٣.

الفهرس

مقدمة ٣
النقطة الأولى ٣
النقطة الثانية ٦
النقطة الثالثة ٦
المتابعة الأولى ٩
المتابعة الثانية ١٣
المتابعة الثالثة ١٧
المتابعة الرابعة ٢٧
المتابعة الخامسة ٣٣
المتابعة السادسة ٣٩
المتابعة السابعة ٤٧
المتابعة الثامنة ٥٣
المتابعة التاسعة ٥٩
المتابعة العاشرة ٦٥
المتابعة الحادية عشرة ٦٩
المتابعة الثانية عشرة ٧٧
حقائق ٨٧
الحقيقة الأولى: الولاية والبراءة ٨٨
الحقيقة الثانية ٩٥